

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

واقع استخدام المحاسبة الابتداعية في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية

إعداد

سهى نعمان بهجت أسعد

إشراف

د. غسان دعاس

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة بكلية
الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين.

2018

واقع استخدام المحاسبة الابتداعية في ممارسة إدارة الأرباح في
الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية

إعداد

سهى نعمان بهجت أسعد

نُوقِشت هذه الأطروحة بتاريخ 2018/05/23م، وأُجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

1. د. غسان دعاس / مشرفاً ورئيساً

2. د. عبد الفتاح السرطاوي / ممتحناً خارجياً

3. د. معز ابو عليا / ممتحناً داخلياً

ب

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى ...روح جدائي وجدتي رحمهما الله...

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. إلى ذاك الرجل الذي علمني العزة وكحل عيني بالكبرياء... ستبقي كلماتك يا والدي نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...

وبعد أن كرست حياتك لنا جئت اليوم لأقولها افتخر بك والدي العزيز...

أنت حارسي الروحي... بوجودك أشعر بسعادة الكون حولي ... أشكر الله دوماً على نعمته لي بك أمي ... أنت بسمه الحياة وسر الوجود ... وأنا أقف هنا اليوم من سر دعائك ورضائك أمي ... أنتم سند الحياة.. انتم من أخذت من وقتهم لأكون على ما أكون عليه اليوم ...زوجي ...والشمعات المنيرات التي تنير دربي واحيا لاجلهن بناتي الغاليات ميرنا ومايا وميريل...

أنتم الأخوة والروح..أنتم من ساعدني في طريق حياتي من أجل أن أتعلم...إليكم إخوتي الدكتور نعيم والمهندس محمد..وأخواتي الدكتورة الصيدلانية مها والاستاذة مي والاستاذة هبه...وعائلاتهم إلى من ضحوا بوقتهم وجهدهم ونالوا ثمار تعبهم... إلى الدكتور غسان دعاس... وجميع أعضاء الهيئة التدريسية في برنامج ماجستير المحاسبة .. في كلية الدراسات العليا ... في جامعة النجاح الوطنية

إلى من افتخر بالعمل معهم والدراسة معهم إالذين كانوا رفقاء الدرب حتى تمكنت من انجاز هذا العمل المتواضع .. زملائي في برنامج ماجستير المحاسبة ... جامعة النجاح الوطنية

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واستن بسنته إلى يوم الدين وبعد:

بعد الحمد الكثير لله رب العالمين الذي منّ عليّ بإنجاز هذه الدراسة وإنطلاقاً من قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى والدي ووالدتي اللذين كان ل دعمهما وارشادهما لي منذ الصغر اكبر الاثر لدعمي ومساندتي في مسيرتي التعليمية حتى وصلت إلى ما انا عليه الان ، إلى زوجي وبناتي الداعمين لي في ليالي السهر والدراسة وفي ساعات التعب والاعداد ، إلى من سعدت بالتلمذ على ايديهم إلى أستاذي الدكتور: غسان دعاس الذي أشرف على هذه الرسالة وجميع اعضاء الهيئة التدريسية في برنامج ماجستير المحاسبة في جامعة النجاح الوطنية الذين منحوني من فكرهم الرشيد ورأيهم السديد وبذلوا من جهودهم الكثير مما كان له أكبر الأثر في إخراج هذه الرسالة إلى حيز النور.

وأخيراً أتوجه بكل مشاعر الحب والعرفان لكل من ساعدني وقدم لي العون في إنجاز هذه الدراسة لعلها تعود بالفائدة على اقتصادنا الفلسطيني.

والله ولي التوفيق

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة تحمل العنوان:

واقع استخدام المحاسبة الابتداعية في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الفلسطينية المدرجة
في بورصة فلسطين للأوراق المالية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت
الإشارة إليه حيث ان هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب
علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other
degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: سحر نمان بهجت

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 23/5/2018

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ح
	الملخص	ط
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	7
3.1	أهمية الدراسة	7
4.1	أهداف الدراسة	8
5.1	فرضيات الدراسة	9
6.1	محددات الدراسة	10
7.1	ما يميز هذه الدراسة	10
8.1	مجتمع وعينة الدراسة	10
9.1	أنواع ومصادر البيانات	11
10.1	التحليل الاحصائي	12
11.1	إجراءات الدراسة	12
12.1	متغيرات الدراسة	13
13.1	نموذج الدراسة البياني	17
14.1	قياس ممارسات إدارة الأرباح	17
الفصل الثاني: الإطار النظري		
1.2	مفهوم المحاسبة الابتداعية	19
2.2	أشكال المحاسبة الابتداعية	21
3.2	دوافع استخدام أساليب المحاسبة الابتداعية	24
4.2	الآثار السلبية لممارسة المحاسبة الابتداعية	30

31	قياس ممارسات إدارة الأرباح	5.2
32	نموذج جونز (Jones, 1991)	1.5.2
32	نموذج جونز المعدل (Jones, 1995)	2.5.2
الفصل الثالث: الطريقة والاجراءات		
39	المنهج العلمي المستخدم	1.3
40	تصميم الدراسة	2.3
41	المعالجات الإحصائية للدراسة	3.3
42	التحليل الاحصائي	4.3
47	اختبار الفرضيات	5.3
الفصل الرابع: النتائج والتوصيات		
55	النتائج	1.4
58	التوصيات	2.4
60	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	توزيع القطاعات الاقتصادية في بورصة فلسطين للعام 2016	11
جدول (2)	قطاع الاستثمار	42
جدول (3)	قطاع الأوراق المالية	43
جدول (4)	قطاع التأمين	43
جدول (5)	قطاع الخدمات	44
جدول (6)	قطاع الصناعة	44
جدول (7)	تطور عمليات ممارسة المحاسبة الابتدائية في ادارة الارياح	46
جدول (8)	نتائج تحليل التباين الأحادي للفرضية التي تنص انه لا يوجد هناك ممارسة لأساليب المحاسبة الابتدائية في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.	48
جدول (9)	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار فرضية الدراسة	49
جدول (10)	قيم ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع	50
جدول (11)	تحليل الارتباط ومعامل التحديد	52

واقع استخدام المحاسبة الابتداعية في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية

إعداد

سهى نعمان بهجت أسعد

إشراف

د. غسان دعاس

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع استخدام المحاسبة الابتداعية في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، واختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ ، في ممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة: القطاع الاقتصادي، حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة وحساباتها تحت التحصيل، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة. وكذلك اختبار مدى وجود فروق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في ممارسة المحاسبة الابتداعية، وفي ممارسة إدارة الأرباح. حيث انه تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج جونز المعدل، وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات المساهمة العامة خلال الفترة 2010 - 2015.

وقد اظهرت الدراسة ان الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تمارس المحاسبة الابتداعية في ممارسة إدارة الأرباح بشكل عام، وقد تبين وجود تفاوت بين القطاعات الاقتصادية في درجة ممارسة إدارة الأرباح حيث تبين أن شركات القطاع الصناعي هي الأكثر ممارسة، تلاه قطاع التأمين، وقطاع الاستثمار، وقطاع الخدمات، وقطاع الأوراق المالية. وتبين وجود تفاوت في الممارسة خلال السنوات المختلفة فقد تبين أن عام 2015 شهد أكبر ممارسة من قبل الشركات المساهمة العامة حيث بلغ عدد للشركات الممارسة 16 بنسبة وصلت إلى 38.09% من إجمالي شركات العينة.

وتبين أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، في ممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة: القطاع الاقتصادي، حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة وحساباتها تحت التحصيل، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة... الخ. وتبين من خلال مراجعة القيم المعنوية أن المتغيرات المستقلة: حجم الأصول، وحجم الربحية، وحجم السيولة كانت ذات معنوية بدلالة القيمة المعنوية لهذه المتغيرات حيث بلغ مستوى الدلالة أقل من 0.05، وهو مستوى الدلالة المحدد في الدراسة. بينما تبين أن حجم المديونية والحسابات تحت التحصيل، والنمو في حجم الأصول لم تكن ذو دلالة إحصائية. حيث تبين أن مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05 وهو مستوى المعنوية المحدد في هذه الدراسة.

ومن خلال مراجعة قيم معاملات الانحدار تبين أيضاً وجود علاقة طردية ما بين حجم الأصول وحجم ربحية الشركة، وحجم الحسابات تحت التحصيل، وحجم المديونية وممارسة المحاسبة الابتداعية. بينما تبين وجود علاقة عكسية ما بين حجم سيولة الشركة، وحجم النمو في أصول الشركة، وممارسة المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة المحددة للدراسة، وهي الفترة ما بين 2010 - 2015.

وفي نهاية الدراسة بينت التوصيات ضرورة قيام الجهات الرقابية ببذل المزيد من الجهود للكشف عن عمليات ممارسة المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح في الشركات الفلسطينية، والعمل على تطوير إجراءات عمل، ونظام فاعل لمحاسبة إدارة الشركات التي تقوم بمحاولات الممارسة، وضرورة الالتزام بدرجة أكبر بمتطلبات الإفصاح في البيانات المالية كإفصاح عن أسباب تغيير الطرق المحاسبية المستخدمة في عملية القياس المحاسبي، وسياسات توزيع العوائد على المساهمين، ومكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وكذلك الحوافز الممنوحة لأعضاء مجالس إدارة الشركات. وتم اقتراح إجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

في ظل التطورات الكبيرة التي يشهدها عالم الأعمال والمال ، وفي ظل ازدياد وتطور الشركات، وزيادة عدد المستثمرين فيها، وبوجود فصل بين المستثمرين مالكي الشركات، وبين إدارة الشركات التي تقوم بدورها بإدارة الوحدات الاقتصادية، بهدف تحقيق أهداف المستثمرين، وحماية أصحاب المصالح ؛ أصبح من المتعذر على المستثمرين القيام بالتحقق من صحة كافة العمليات والبيانات الاقتصادية والمحاسبية التي تقوم بها الإدارة، لذلك فقد ظهرت الحاجة الملحة إلى وجود المحاسبة والإفصاح المحاسبي للبيانات المالية، والعمل على نشر هذه البيانات والتقارير المالية للمستثمرين، وأصحاب المصالح لتعكس واقع الوحدات الاقتصادية، والأداء الاقتصادي للمنظمات والشركات المختلفة مما استدعى الحاجة إلى سن بعض القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً، بالإضافة إلى المعايير المحاسبية التي تعمل على تنظيم وتوحيد عملية إعداد ونشر البيانات المالية، لتحقيق درجة كبيرة من الموضوعية، والموثوقية، والمصداقية، والقدرة على المقارنة بين المنظمات والشركات المختلفة، والتي تمكن المستثمر من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد (Mathenge, 2012, p.58).

حيث أن هذه المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتيح الحرية لإدارات الشركات في اختيار الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، التي يمكن تطبيقها في تسجيل ومعالجة العمليات المحاسبية، إلا أنه تم فهمها واستغلالها من قبل إدارات الشركات بصورة خاطئة، مما انعكس بصورة سلبية على جودة مخرجات البيانات المالية التي تفصح عنها الشركات، وافتقادها للنزاهة، والموضوعية، والمصداقية في عرض البيانات للمستثمرين والمحللين، وأثرت أيضاً تأثيراً سلباً على اتجاهات المستثمرين، أدى إلى تراجع أداء الأسواق المالية العالمية بشكل كبير، فبالرغم من أن الإدارة تقوم بممارسة عملها في إطار معايير المحاسبة الدولية والتي تهدف إلى سلامة، وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز والعدالة في العرض والإفصاح ، إلا أن هذه المعايير تعطي

الإدارة مرونة واسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات، والطرق المحاسبية البديلة. والتي تستغل من قبل المدراء لتحقيق بعض الأغراض الشخصية كالعامل على تحقيق مستويات عالية من الأرباح بهدف زيادة مكافآتهم أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية، دون النظر إلى تأثيراتها على مستوى دخل الفترة المالية مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى (Parfet, 2000, p.482,483).

أن المرونة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً، سواءً في مجال اتخاذ القرارات التشغيلية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية، أو باختيار سياسات وطرائق المحاسبة البديلة (Alternative Accounting Methods) ، تتيح الفرصة لإدارات الشركات والمنظمات للتأثير في التقارير والبيانات المالية التي تقوم بنشرها، والتي يعتمد عليها ذوي العلاقة وأصحاب المصالح في الشركة، مما يؤثر على القرارات التي يتم اتخاذها من الأطراف المختلفة. حيث عمد المدراء في الشركات المساهمة العامة إلى ممارسة المحاسبة الابتداعية لتحقيق رضا المساهمين، وخاصة خلال الأزمة المالية العالمية عام 2001. والتي شهدتها القطاعات المالية المختلفة في السنوات القليلة الماضية، أو محاولة المدراء تلافي التصفية الإجبارية التي تهدد شركاتهم بسبب تدني أرباح الشركات التشغيلية بصورة مستمرة، وافتقدت البيانات والقوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها إلى الموثوقية، والتوكيدية والموضوعية في عرض واقع ونتائج الشركات المساهمة العامة، وبالرغم من أن هذه الممارسات قد تحقق بعض المنافع للمؤسسات والشركات على المدى القصير. إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل، والتي تنعكس على ضعف الكفاءة التشغيلية والاقتصادية للوحدة الاقتصادية. (القثامي، 2010، ص ص2-3). مما أدى هذا إلى ظهور إدارة الأرباح والمحاسبة الابتداعية كأحدى أدواتها بوصفها عملية مقصودة يستغل فيها المتنفذون، وأصحاب المصالح من إدارات الشركات، وكبار المساهمين، المرونة في المبادئ والمعايير المحاسبة الدولية، إلى ممارسة التعديلات في الأرقام المحاسبية لعرض البيانات المالية، من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية ورغباتهم الخاصة التي ينتج عنها الأضرار بمصلحة العديد من صغار أصحاب المصالح، والغير متنفذين بالشركة وصغار المساهمين (Kumari & Pattanayak, 2015, p.76).

والآثار السلبية للمحاسبة الابتداعية ظهرت مع ظهور العديد من الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم خلال السنوات القليلة الماضية ، التي أدت إلى إنهيار العديد من الشركات الكبيرة، والضحمة في العالم نتيجة الفضائح المالية التي أصابت هذه الشركات، مثل شركة وورد كوم، وأنرون وغيرهم من الشركات.

فعلى سبيل المثال شركة انرون الامريكية للطاقة والسلع، كانت قبل إفلاسها أكبر شركات الكهرباء والغاز الطبيعي، مع عائدات وصلت إلى ما يقرب من 111 مليار دولار عام 2000 . الا انها انهارت في اكتوبر من العام 2001 حيث تم استخدام الثغرات المحاسبية واتباع نموذج اعمال معقد في الممارسات غير الاخلاقية والتي عملت على تشويه الارباح وتعديل الميزانية للاشارة لاداء الجيد والعمل على اعداد تقارير مالية مخالفة للواقع، حيث عمل المدير المالي والمدراء التنفيذيون على اخفاء مليارات الدولارات من الديون والصفقات الفاشلة. والتي ساعدت فيها شركة التدقيق ارثر اندرسون في اخفائها، بالاضافة إلى التدمير المقصود للعديد من الوثائق الهامة. (Gherai & Balaciu, 2011, p.38,39).

ومن خلال ما سبق نجد أن المحاسبة الابتداعية، هي المشكلة المؤثرة بصورة سلبية على الأداء الاقتصادي للاقتصاديات المختلفة . حيث ما زال العديد من إدارات الشركات تمارس المحاسبة الابتداعية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية (Mulford & Comiskey, 2011, p. 289).

لذا لا بد من دراسة المحاسبة الابتداعية ومدى ممارستها في واقعا فلسطيني، لأهمية النتائج المخرجه في تثقيف صغار المستثمرين وذوي العلاقة. حيث بينت دراسة (Njogu, 2015, p.552) أن تثقيف المستثمرين يؤثر بصورة كبيرة على تحديد درجة المخاطرة التي يمكن أن يتحملها المستثمر، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المستثمر المثقف مالياً، يكون أكثر قدرة على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد، فالبيانات المالية التي يتم الإفصاح عنها تؤثر على المستثمرين المحتملين بدرجة كبيرة، كما أن زيادة المنافسة بين الأسواق المالية والشركات، يدفع إدارات الشركات لممارسة المحاسبة الابتداعية وإدارة الأرباح بشكل كبير.

وتوجد العديد من الأساليب والطرق لممارسة المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة، كما يوجد أيضاً العديد من الغايات والمبررات التي تدفع إدارة الشركة إلى ممارسة المحاسبة الابتداعية، ففي دراسة قام بها (Holland & Remsay, 2003, p.42)، بهدف التعرف على الأسباب التي تدفع مدراء الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الاسترالية أظهرت نتائج الدراسة أن أهم الدوافع تتمثل في تحقيق مستوى إيرادات أو أرباح معين، واستمرارية المحافظة على مستوى ربحية ثابت عبر السنوات السابقة، وأوصت الدراسة بضرورة الكشف والإفصاح عن تلك الممارسات لكافة الأطراف المستفيدة من التقارير المالية.

كما أظهرت دراسة (Manzalawy & Rwegasira, 2014, p. 6, 11)، التي هدفت إلى التعرف إلى اتجاهات المستثمرين المصريين نحو ممارسة إدارة الأرباح والمحاسبة الابتداعية، نتائجها بأن المستطلعين يأخذون بعين الاعتبار وعلى نطاق واسع البيانات المالية المقدمة من الشركات التي تعمل في إطار البورصة المصرية، لتكون ذو موثوقية كبيرة. وأن المشاركين بشكل عام. يعتقدون بأن العديد من الشركات العاملة في البورصة المصرية، تتبنى مجموعة متنوعة من ممارسات إدارة الأرباح لأسباب مختلفة، من بينها التأثير على أسعار الأسهم.

وعليه فإن إدارة الشركات تقوم بتطبيق المحاسبة الابتداعية، من خلال استغلال المرونة التي يتيحها اتباع الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، والتي تهدف بشكل عام إلى تضخيم التكاليف وتقليل الإيرادات، وخفض قيم الأصول، وتضخيم قيم الالتزامات، بحيث تتمثل هذه الأساليب والاجراءات فيما يلي:

1. أسلوب الاختيار الانتقائي من بين السياسات المحاسبية المسموح بها، وهي أكثر الأساليب شيوعاً تؤثر على توقيت وقيم الإيرادات والمصروفات التي يتم الاعتراف بها خلال الفترة المحاسبية وعلى أرباح تلك الفترة.

2. إجراءات محاسبة الاستحقاق، وهي أسس ومعايير تطبق عند قياس الربح على أساس الاستحقاق كونه أكثر عدالة من الأساس النقدي، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه يساء استخدام

هذا الأساس أحياناً من قبل بعض المدراء التنفيذيين. بقصد التلاعب في أرقام الأرباح المعلنة (مطر، ونور، 2012، ص 9). وتشمل:

أ. **تمهيد الدخل:** وهو محاولة الإدارة نقل جزء من الربح المحقق من سنة فيها الأرباح مرتفعة إلى سنة أخرى وتتم ممارسة هذا الإجراء باتباع محاسبة الاستحقاق (Etemadi & Sepasi, 2007, P. 26).

ب. **أسلوب تنظيف الدفاتر:** يكون ذلك عن طريق المبالغة المفرطة في الاعتراف بالخسائر الدفترية، من خلال إعادة التنظيم الذي يتطلب بيع شركات تابعة أو إعادة هيكلة الأنشطة أو إعادة جدولة الديون، تلجأ له الإدارة الجديدة بقصد إظهار خسائر تنسبها للإدارة السابقة وتجنّي الآثار الإيجابية في فترة إدارتها الحالية (Ahadiat, & Hefzi, 2013, P. 246).

3. **الإدارة الحقيقية للأنشطة:** ممارسته تختلف عن ما سبق حيث أن الممارسة حقيقية من قبل الإدارة عن طريق إتخاذ قرارات تشغيلية فعلية، وليس من خلال السياسات أو الإجراءات المحاسبية كأساس الاستحقاق (Graham & Raigobal, 2005, P. 66).

4. **القيام بعمليات وهمية تدخل في نطاق عملية الغش والاحتيال:** حيث تعمل الإدارة على تحقيق أهداف خاصة تسعى لها من خلال التلاعب بأرقام الحسابات، وهذا يعتبر أمر خطير (Perols & Lougee, 2011, p. 48,52).

وهذه الأساليب تتفاوت من حيث درجة تأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة، فقد خلصت دراسة (مطر، و نور 2012، ص 66)، والتي هدفت إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات المساهمة العامة الأردنية، أساليب إدارة الأرباح وانعكاس ذلك على موثوقية البيانات المالية للشركات، إلى وجود آثار مختلفة للأساليب والإجراءات المتبعة لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية على موثوقية البيانات المالية المنشورة، وأن أكثر الأدوات ممارسة في نطاق قيامها بعمليات وهمية تدخل في نطاق الغش، والاحتيال وأقلها تأثيراً تلك الممارسة في نطاق ما يعرف بتمهيد الدخل.

وفي هذه الدراسة سيتم التعرف على مدى ممارسة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للمحاسبة الابتداعية كأحد أدوات إدارة الأرباح، وطبيعة التشابه والاختلاف بين القطاعات الاقتصادية في تطبيق المحاسبة الابتداعية.

2.1 مشكلة وأسئلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما واقع ممارسة المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية كأحد أدوات إدارة الأرباح؟

وللإجابة عن السؤال الرئيسي تمت صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية التي يمكن أن تسهم في الإجابة عن السؤال الرئيسي وهي على النحو التالي:

1. ما مدى ممارسة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لأساليب المحاسبة الابتداعية؟

1. هل توجد فروق في ممارسات المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة: القطاع الاقتصادي، حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة وحساباتها تحت التحصيل، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة؟

2. كيف يمكن الحد من ممارسات المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمُن أهمية هذه الدراسة في ظل تزايد العديد من الإدارات التنفيذية العليا في الشركات المساهمة العامة، والتي تعمل على ممارسة أساليب وطرق المحاسبة الابتداعية، لإظهار نتائج

نشاط الشركة في المدى القصير حسب ما يرغب به المتنفذين من أصحاب المصالح والمستثمرين، ولو كان ذلك على حساب مصلحتهم في المدى الطويل ، وعلى حساب مصلحة صغار المستثمرين والدائنين. وبالتالي أدى هذا السلوك إلى ظهور الأزمة المالية عام 2001 ، وانهيار العديد من الكيانات والوحدات الاقتصادية والشركات الكبيرة (Gherai & Balaciu, 2011, p.38,39).

وفي فلسطين؛ فإن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. هي 48 شركة، وتعمل هذه الشركات في خمسة قطاعات إقتصادية رئيسية مختلفة وهي: قطاع البنوك، وقطاع التأمين، وقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، وقطاع الاستثمار. وهي تمثل عمود الاقتصاد الفلسطيني ونجاحها يرسخ صموده. هذا بالإضافة إلى كونها توظف نسبة كبيرة من موظفي القطاع الخاص وتعيد عائلاتهم. كما أنها تقدم فرص عمل للخريجين. ولأهمية هذه الشركات الكبرى لا يمكن السماح لها بأن يكون فيها أية ممارسات في المحاسبة الابتداعية، ولا أن يحدث فيها أية اختلاسات. لأنها على المدى الطويل، ستؤدي إلى انهيارها والضرر بصمود الشركات وصمود الاقتصاد الفلسطيني، وبموظفي الشركات وعائلاتهم. مما يزيد البطالة في سوق العمل الفلسطيني. لذا فإن دراسة هذا الموضوع سينتج عنه الفهم الجيد للأساليب والسياسات التي يمكن ان تحد من ممارسة المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. وبالتالي تعزيز موثوقية وشفافية البيانات المالية التي تقوم بها الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عنها. (بورصة فلسطين، 2016).

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على مدى استخدام أساليب وأدوات المحاسبة الابتداعية في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. ويتفرع عن هذا الهدف الاهداف الفرعية التالية:

أ. التعرف على أثر المتغيرات المختلفة وخاصة القطاع الاقتصادي، حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة وحساباتها تحت التحصيل، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة على تطبيق المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

ب. التعرف على أهم السياسات والاقتراحات التي يمكن أن تعمل على الحد من ممارسات المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

2- الوصول إلى نتائج من شأنها حث الجهات الرقابية والإشرافية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والجهات المشرفة على القطاع المالي الفلسطيني، من وضع المعايير والضوابط التي تحد من ممارسات المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، نظراً لأهمية وضع الضوابط والمعايير اللازمة التي تمكن من التحكم في الشركات في عملية الإفصاح المالي والمحاسبي، وذلك لعكس صورة عادلة عن وضع ونتائج الشركة، والتي من شأنها تمكن مستخدمي البيانات المالية والأطراف ذوي العلاقة من اتخاذ القرارات الاستثمارية المجدية والرشيدة.

5.1 فرضيات الدراسة

بناء على أسئلة الدراسة وأهدافها وبناء على ما تم توضيحه في هذا الفصل ضمن البند الخاص بمتغيرات الدراسة ونموذج الدراسة وما اشتملت عليه من قراءات للدراسات السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1_ الفرضية الأولى (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في ممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة : القطاع الاقتصادي، حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة وحساباتها تحت التحصيل، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة.

2_ الفرضية الثانية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) حول وجود ممارسة لأساليب المحاسبة الابتداعية في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية .

6.1 محددات الدراسة

تمثلت محددات الدراسة في عدم امكانية اشتمالها على قطاع البنوك وذلك لقلّة التفصيل في البيانات المعلنة من البنوك حيث لا يتم الفصل بين الاصول المتداولة وطويلة الاجل ولا بين المطلوبات المتداولة وطويلة الاجل وهذا الامر ادى إلى استثناء هذا القطاع من الدراسة .

7.1 ما يميز هذه الدراسة

التعرف على مدى ممارسة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للمحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح، وذلك من خلال استخدام بيانات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والمختارة ضمن عينة الدراسة خلال الفترة المدروسة وهي الفترة (2010-2015). حيث لم تجرى اية دراسة من الدراسات تسلط الضوء على مدى ممارسة شركات القطاعات الاقتصادية المختلفة للمحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح ، كما أنها أوصت بضرورة زيادة متطلبات الافصاح لبعض القطاعات، وخاصة قطاع البنوك فقد تجاهلت الدراسات السابقة ذكر هذه التوصية ضمن دراساتها. حيث انه تم استثناء قطاع البنوك من العينة دون اعتبارها محدد أو الإشارة لضرورة الانتباه لها. وفي النهاية خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات الهامة التي لم تشتمل في غيرها من الدراسات السابقة.

8.1 مجتمع وعينة الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة أنه كافة الأفراد أو العناصر التي تعاني من مشكلة الدراسة أو ذات علاقة بها، ويسعى الباحث إلى تعميم نتائجها عليها، وبذلك فإن المجتمع في هذه الدراسة يتمثل في كافة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2010-2015 كمجتمع للدراسة ، حيث تعمل هذه الشركات في خمسة قطاعات اقتصادية رئيسية مختلفة وهي: قطاع

البنوك، وقطاع التأمين، وقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، وقطاع الاستثمار. ويبلغ عدد هذه الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حالياً تسعة وأربعون شركة إلا أنه تم استثناء إحدى الشركات لكونها حديثة ولم تنشر بياناتها المالية، وبالتالي يكون عددها ثمانية وأربعون شركة، وهذه الشركات موزعة بين القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

جدول (1): توزيع القطاعات الاقتصادية في بورصة فلسطين للعام 2016

النسبة المئوية	العدد	القطاع الاقتصادي
14.6%	7	قطاع البنوك
14.6%	7	قطاع التأمين
27%	13	قطاع الصناعة
18.8%	9	قطاع الاستثمار
25%	12	قطاع الخدمات
100%	48	المجموع

*المصدر: بورصة فلسطين 2016

أما بالنسبة لعينة الدراسة، فقد تم استثناء قطاع البنوك منها وذلك لعدم وجود تفصيل كافٍ في بيانات شركات هذا القطاع والتي يتطلبها تطبيق نموذج الدراسة فيما عدا شركة واحدة ضمن قطاع البنوك تم أخذها ضمن الدراسة، وهي بورصة فلسطين للأوراق المالية. وسيتم تصنيفها لأغراض هذه الدراسة ضمن قطاع سنسميه قطاع الأوراق المالية. كونها الشركة الوحيدة ضمن العينة في هذا القطاع ومجال عملها هو في الأوراق المالية، كما تم أخذ باقي الشركات المساهمة العامة المدرجة في باقي القطاعات في الفترة المذكورة كعينة لهذه الدراسة.

9.1 أنواع ومصادر البيانات

لإتمام هذه الدراسة تم الارتكاز على العديد من المصادر الثانوية، واشتملت المصادر الثانوية كلاً من الدراسات والبحوث المحاسبية والمالية وخاصة رسائل الماجستير، واطروحات الدكتوراة، التي تم إعدادها سواء باللغة العربية أو الإنجليزية، والتي تناولت واقع ومحددات المحاسبة

الابتداعية في أسواق مالية مختلفة من العالم. سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، في محاولة للاستفادة من تجارب هذه الأسواق المالية في الحد من المحاسبة الابتداعية، وتم الاعتماد أيضاً على البيانات المالية والتقارير المالية التي تقوم بنشرها الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، من خلال الحصول على التقارير السنوية للشركات المدرجة والتي تضمنت البيانات المالية والعامة التي تتعلق بالشركات المساهمة العامة.

10.1 التحليل الإحصائي

تم توظيف مجموعة من الأساليب والأدوات الإحصائية للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها واختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة، بحيث تم استخدام أساليب تحليل مناسبة لذلك، بهدف فحص وتوضيح درجة الاختلاف في اتباع أساليب وطرق المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة. والتعرف أيضاً على أثر العوامل والمحددات المختلفة التي تؤثر على تطبيق أساليب المحاسبة الابتداعية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. حيث تم شرحها وتوضيحها في الفصل الثالث من هذه الدراسة .

11.1 إجراءات الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1- مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة التي تتأملت موضوع المحاسبة الابتداعية في شركات مختلفة في أسواق مالية مختلفة.

2- جمع البيانات العامة عن الشركات من خلال التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية من خلال الموقع الإلكتروني لهذه الشركات وكذلك من خلال موقع بورصة فلسطين.

3- تفرغ البيانات العامة والبيانات المالية للشركات المساهمة العامة وتحليلها.

4- إجراء المعالجات الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلات الدراسة.

5- مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة للتعرف على أوجه الاختلاف والتشابه بين نتيجة الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة للاستفادة من تجارب الشركات والبورصات في الدول المختلفة في وضع الضوابط والسياسات التي يمكن ان تكون ذو جدوى لزيادة موضوعية وموثوقية البيانات المالية التي يتم الإفصاح عنها لاتخاذ قرار الاستثمار.

6- بناء على النتائج تم صياغة مجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تسهم في تحقيق مستوى أفضل من ضبط اداء الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين في مجال ممارسة المحاسبة الابتدائية لما قد تحمله من آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني وعلى المستثمر الفلسطيني، وتقديم بعض الاقتراحات لإجراء المزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال مستقبلاً.

12.1 متغيرات الدراسة

تم في هذا القسم من الدراسة تحديد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والتعرف على نموذج الدراسة وهي على النحو التالي:

المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل بخصائص الشركات من حيث القطاع الاقتصادي الذي تعمل به الشركة، وحجم الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة وحساباتها تحت التحصيل، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة.

وفيما يلي تفصيل لهذه المتغيرات :

1- نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة **Economic Sector**: (القطاع هومجال الاقتصاد

الذي تمارسه الشركة أو مجموعة الشركات التي تتقاسم نفس المنتج أو الخدمة ذات الصلة) (Sun and Rath, 2009, P.1695,1687) . تعمل هذه الشركات في خمسة قطاعات اقتصادية رئيسية مختلفة وهي: قطاع البنوك، وقطاع التأمين، وقطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، وقطاع الاستثمار. ويبلغ عدد هذه الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حالياً تسعة وأربعون شركة موزعة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد

أظهرت دراسة (Sun and Rath, 2009, P.1695,1687) والتي هدفت إلى التعرف على مدى ممارسة المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة الاسترالية وجود تفاوت بين القطاعات الاقتصادية من حيث درجة ممارسة المحاسبة الابتداعية حيث بينت نتائج الدراسة ان قطاعات المعادن والتنجيم، والقطاع الصحي، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والخدمات العامة كانت اكثر القطاعات انتشاراً لممارسة المحاسبة الابتداعية في أستراليا.

2- حجم الشركة Corporation Size: يتم عادة قياس حجم الشركة من خلال التعرف على حجم موجودات الشركة من خلال بيان المركز المالي للشركة (رمضان و العقدة، 2011، ص232). ومن خلال نموذج جونز سيتم التركيز على الحجم الإجمالي للعقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة وقد بين القطيش والصوفي في دراستهما ان بعض إدارات الشركات لا تلتزم بالإفصاح عن الموجودات الثابتة من خلال الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في إظهار قيمة الأصول في البيانات المالية والمحاسبية، ويتم التأثير بصورة مقصودة لتحقيق أهداف معينة من خلال التلاعب في نسب اهلاك الموجودات الثابتة من خلال اعتماد نسب اهلاك تقل عن المعتمدة لدى الشركات العاملة في نفس السوق (القطيش؛ الصوفي، 2011، ص 367). وقد بينت دراسة (حمدان، 2012، ص288) والتي هدفت إلى التعرف على أثر حجم الشركة على ممارسة المحاسبة الابتداعية ، وجود درجة مرتفعة من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وتبين وجود تأثير لحجم الشركة في مستوى جودة الأرباح.

3- ربحية الشركة Corporation Profitability: تعبر الربحية عن قدرة الشركة على تحقيق الربح، وتقاس ربحية الشركة عادة من خلال العائد على الأصول والذي تم اعتماده في هذه الدراسة، وهو يقيس مدى فعالية إدارة الشركة على تحقيق العوائد والأرباح. وقد عملت دراسة (رمضان والعقدة، 2011، ص233)، على قياس الربحية من خلال العائد

على الأصول للتعرف على أثر حجم الشركة على الربحية في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال الموارد المتاحة للشركة.

4- مديونية الشركة Corporation Leverage: إجمالي الديون المستحقة على الشركة وهي عبارة عن الفرق ما بين موجودات الشركة وحقوق الملكية، وسيتم في هذه الدراسة قياسها من خلال دراسة الذمم الدائنة والحسابات تحت التحصيل للشركة حيث بينت دراسة ابو عجيلة وحمدان ان الإدارة تقوم بالتلاعب في بند الذمم الدائنة في بيان المركز المالي من خلال العمل على اخفاء القيمة الفعلية للديون المتعثرة في الشركة بغية العمل على خفض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، والقيام بممارسة الاغفال عن بعض حسابات الذمم المصنفة لدى الشركة، أو العمل على إظهار بنود مالية طويلة الأجل على أنها قصيرة الأجل لتحسين مستوى سيولة الشركة (أبو عجيلة، وحمدان، 2010، ص285).

5- سيولة الشركة Corporation Solvency: قدرة الشركة على الحصول على النقد، ويتم قياس السيولة من خلال قياس قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل من خلال الموجودات قصيرة الأجل التي تمتلكها الشركة، وسيتم قياسها في هذه الدراسة من خلال استخدام نسبة التداول والتي تعرف على أنها عبارة عن قسمة الأصول قصيرة المدى على مجموع الخصوم قصيرة المدى. وهذه النسبة تعتبر من أكثر نسب السيولة استخداماً في الشركات للتعرف على درجة سيولتها وهذا ما ذهبت إليه دراسة (رمضان و العقدة، 2011، ص233).

وقد بينت دراسة (Sun & Rath, 2009, P.1690) التي هدفت إلى التعرف على مدى ممارسة ادارة الأرباح من قبل إدارات الشركات المساهمة العامة. التي تعمل في قطاعات مختلفة سواء في قطاع التصنيع أو الخدمة أو التعدين أو قطاع الطاقة، في استراليا وجود علاقة بين المتغيرات من حيث الربحية والسيولة والمديونية للشركات المعنية. ووجدت الدراسة أن ممارسات إدارة الأرباح لديها علاقة سلبية مع الربحية وعلاقة إيجابية مع موقف السيولة.

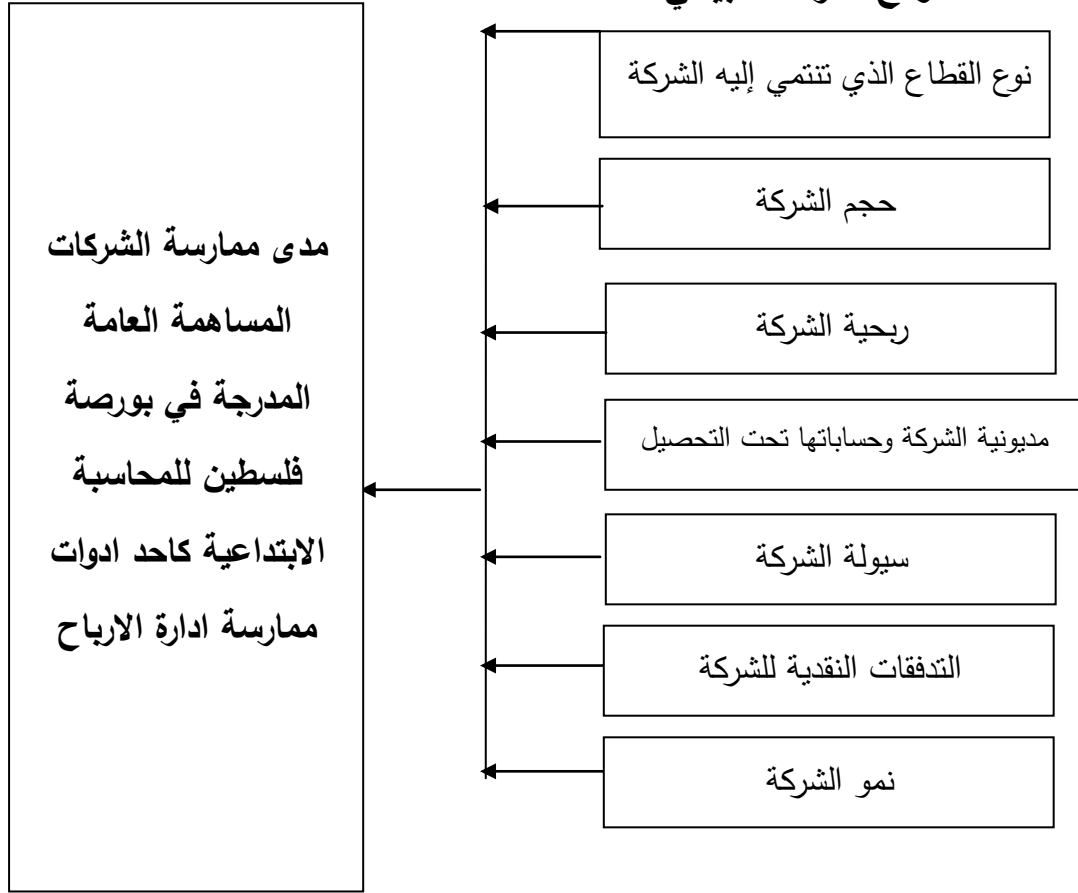
6-التدفقات النقدية للشركة Cash Flow: هي عبارة عن مجموع التدفقات النقدية الداخلة أي المبالغ النقدية المحصلة، كإيرادات من المشروع أثناء تشغيله مطروحاً منها تكاليف التشغيل النقدية التي تدفع في الفترة التي حصل فيها الإيراد. وهذا ما أشارت إليه دراسة (Nekhili, Chtioui, 2016, p. 255, 266)، كما أنها بينت وجود علاقة طردية ما بين حجم التدفقات النقدية في الشركة وممارسة المحاسبة الابتداعية.

7-نمو الشركة Corporation Growth: يُعرف نمو الشركة بأنه عبارة عن حجم التحسن في المؤشرات المالية للشركة ، من خلال زيادة حجم المبيعات للشركة، أو زيادة الحصة السوقية للشركة. وعادة يقاس نمو الشركة من خلال الزيادة في حجم المبيعات. (رمضان والعقدة، 2011، ص232) وقد بينت دراسة (Sun & Rath, 2009, P. 1690)، عند قياس نمو الشركة من خلال قياس حجم المبيعات في الشركة. وجود علاقة طردية ما بين نمو الشركة وتحسن الأداء المالي للشركة، وممارسة المحاسبة الابتداعية في الشركة.

المتغير التابع

ويتمثل في مدى تبني ممارسة الشركات المساهمة العامة في بورصة فلسطين للمحاسبة الابتداعية كأحد أدوات ممارسة إدارة الأرباح.

13.1 نموذج الدراسة البياني



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة.

14.1 قياس ممارسات المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح

من أجل اختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، بممارسة المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح، تم تطبيق نموذج جونز المعدل (Jones Modified Model) ، لتمثيل الاستحقاقات الاختيارية التي تمثل المرونة المتاحة للإدارة للممارسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري

لقد أشتمل الفصل الثاني على الجانب المفاهيمي للمحاسبة الابتداعية، من حيث مفهومها، ومبرراتها، وممارستها، وأساليبها، وكيفية قياس مدى ممارستها.

1.2 مفهوم المحاسبة الابتداعية

وجد العديد من المفاهيم المختلفة لمفهوم المحاسبة الابتداعية، وذلك باختلاف وجهات نظر الباحثين والمفكرين، والكتاب والمختصين، وفي هذا القسم من الدراسة سيتم عرض عدة مفاهيم لمفهوم المحاسبة الابتداعية. على أن يتم صياغة تعريف محدد من وجهة نظر الباحثة لمفهوم المحاسبة الابتداعية بناء على هذه المفاهيم.

فقد عرف وليد الطيب خالد المحاسبة الابتداعية: على أنها "استخدام الأساليب المحاسبية للتلاعب والإبداع في الأرقام الربحية التي تظهر في القوائم المالية لتحقيق منافع خاصة مستخدمة المرونة المتاحة بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي، وكذلك بغية إيجاد انطباع مرغوب فيه ويختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية " (خالد، 2016، ص 260).

كما عرف (Malik and Tassadaq, 2015, P. 544) المحاسبة الابتداعية أو ما يعرف بالمحاسبة العدائية، أو تمهيد الدخل، أو إدارة الأرباح أو المحاسبة الخلافة على أنها "التلاعب في التقارير المالية للشركة بتعديل حقيقة البيانات والتقارير المالية للشركة بهدف تشجيع وتحفيز المستثمرين على شراء أسهم الشركة وبالتالي زيادة القيمة السوقية للشركة".

في حين عرفها (Phillips, Pincus and Rego, 2003, P. 491) : بأنها عبارة عن "عملية وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالبيانات المالية وطريقة عرضها بغية تحقيق دوافع داخلية".

وعرف (Comiskety & Mulford, 2002, P2) المحاسبة الابتداعية: على أنها "كافة أو بعض الخطوات التي يتم استغلالها بغية ممارسة التلاعب بالبيانات والأرقام المحاسبية والمالية التي تتضمن الاختيار التعسفي في تطبيقات المبادئ المحاسبية، والاحتياال في التقرير المالي وأي خطوات أخرى متخذة بهدف ممارسة إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل".

أما طارق عبد العال حماد فقد عرف المحاسبة الابتداعية: بأنها "نشاط محاسبي يهدف إلى القيام بتضليل المستثمرين، وأصحاب المصالح بهدف تغيير انطباعاتهم من خلال قيام الإدارة، بعرض ما تريد رؤيته من جانب المستثمرين، وبتقديم الصورة التي يرغبونها مثل شكل الربح المتزايد أو المستقر"، وتوصف المحاسبة الابتداعية بالعديد من المفاهيم مثل التلاعب، والخداع، والتحريف، أو العبث في الدفاتر، أو التقارير التجميلية، أو المحاسبة الخلاقة (حماد، 2011، ص 216).

أما دراسة (Whelance & McBarnet, 1999, P. 71) فقد عرفت المحاسبة الابتداعية: على أنها "عملية استغلال المرونة التي تتيحها القوانين والمبادئ المحاسبية بطريقة ما لتحريف وتزييف القوائم المالية". وعرف (Amat, Blake and Dowds, 1998, p. 28) المحاسبة الإبداعية بأنها "العملية التي يقوم من خلالها المحاسبون باستغلال معرفتهم بالقواعد المحاسبية بغية معالجة البيانات المحاسبية والمالية المسجلة في حسابات المنشأة أو الشركة".

كما تم تعريف المحاسبة الابتداعية: على أنها "عبارة عن عملية تحويل أرقام وبيانات المحاسبة المالية من ما هي عليه فعلياً إلى ما يرغب به القارئون بإعداد هذه البيانات من خلال القيام باستغلال والاستفادة من القوانين الموجودة أو عملية تجاهلها (Naser and Pendlebury, 1992, P. 111).

ووجدت العديد من التسميات للمحاسبة الابتداعية؛ فقد سميت إدارة الأرباح، أو المحاسبة التجميلية، أو المحاسبة الخلاقة، أو الهندسة المالية، أو تمهيد الدخل، ولكن ما يجمع بين هذه التعريفات هو أنها عملية استغلال الثغرات، أو ما تتيحه السياسات والمعايير المحاسبية من مرونة. بغية إظهار البيانات المالية والمحاسبية بغير حقيقتها وبما يحقق مصلحة فئة معينة مستفيدة من

هذه الإجراءات الصورية على حساب باقي الفئات ذات المصلحة في الشركة. وخصوصاً في عملية الإفصاح المالي، والمحاسبي عن البيانات المالية للشركة.

ويمكن القول في هذا المقام أن المقصود بالمحاسبة الابتداعية، هو العمل على التلاعب والاحتيال على البيانات المالية والمحاسبية، من خلال العمل على تغيير حقيقة وجوهر هذه البيانات وما تعكسه من حقائق عن وضع الشركة، ومركزها المالي وربحياتها، ويقوم ممارسوا المحاسبة الابتداعية بذلك من خلال استغلال ما يمتلكونه من مهارات ومعارف واسعة وقدرات كبيرة في مجال مهنة المحاسبة.

وفي نهاية المقام يمكن تعريف المحاسبة الابتداعية لأغراض هذه الدراسة بأنها عملية معقدة ومبتكرة تقوم على استغلال المدراء وأصحاب القرار في الشركة، المرونة التي تتيحها المعايير والمبادئ والخيارات المحاسبية التي تقوم عليها معايير المحاسبة الدولية بهدف معالجة البيانات، والأرقام المحاسبية والمالية. للتلاعب في طريقة عرض البيانات والقوائم والتقارير المالية من خلال ما يمتلكه هؤلاء الأشخاص من معرفة واسعة في المجال المحاسبية للقيام بتحويل البيانات الفعلية للشركة إلى ما يرغب به هؤلاء الأشخاص لتحقيق أهداف محددة.

2.2 أشكال المحاسبة الابتداعية

تعد المحاسبة الابتداعية أحد أدوات إدارة الأرباح، وهذا ما اشار إليه شرويدر في كتابه أنه وفي عام 1998 قام مدير ال SEC باصدار تصنيف باعتبار ان المحاسبة الابتداعية هي احد ادوات ادارة الارباح فادارة الارباح (Earnings Management)، تقوم على أساس عملية التلاعب في الأرباح بغية تحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو لجعل توقعات المحللين تتناغم مع تلطيف صورة الدخل، وبالتالي التوجه نحو مكاسب ثابتة. (فريد، 2014، ص 253) ويرى (Schipper, 1989, p. 91) أن إدارة الأرباح تشير إلى "رغبة الإدارة في تحقيق أهداف محددة تتمثل في العمل على زيادة الحوافز الإدارية أو العمل على تقليل قيمة الضرائب التي تفرض

على الشركة، أو الحد من تكاليف الاقتراض ما أمكن من خلال قيام الإدارة بتدخل مقصود في عملية القياس المحاسبي والإفصاح عن البيانات المالية للأطراف الخارجية للشركة".

هذا وتوجد العديد من الأشكال المختلفة التي يمكن تمييزها من أشكال المحاسبة الابتداعية، وسنبين في هذا القسم من الدراسة أهم أشكال المحاسبة الابتداعية:

1. **المحاسبة النفعية (Aggressive Accounting):** تعتبر شكل من أشكال التلاعب في بيانات وقوائم المحاسبة المالية التي تقوم على الاختيار المتعمد من بين مجموعة من التطبيقات المتعددة للمبادئ المحاسبية بهدف الوصول إلى نتائج محددة مسبقاً وعادة ما تكون هذه النتائج بهدف العمل على تضخيم أرقام الأرباح المحاسبية للشركة أو الوحدة الاقتصادية (الحلبي، 2009، ص 22).

2. **تمهيد الدخل (Smoothing Income):** عرف (الشمري، 2016، ص 6) تمهيد الدخل على أنه "تخفيض التقلبات في الدخل من سنة لأخرى بالتقارير المالية السنوية الخاصة بالدخل حيث يتم زيادة الدخل أو تخفيضه لتحسين وضع المنظمة وتحقيق رضى عام للمهتمين بأدائها شكلياً فقط". كما عرف (صيام، 2009، ص 163) تمهيد الدخل على أنه "إحدى أشكال تدخل الإدارة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي لما به من تأثير كبير في تقييم مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، وفي دقة النتائج وبالتحديد قدرة هذه النتائج على التمثيل بصورة دقيقة في اتخاذ القرارات ما دام نابعاً من تدخل إداري مقصود". ويعرف كذلك على أنه "السلوك والممارسات التي تتبعها الإدارات التنفيذية في الوحدات الاقتصادية والشركات بهدف الحد من التذبذبات والتقلبات في أرباح وعوائد الشركات بهدف تحقيق أكبر قدر من المصالح والاهداف الخاصة في الإدارات من خلال اعتماد هذه الإدارات على استغلال المرونة المتوفرة، واستغلال الثغرات التي توجد في معايير المحاسبة الدولية والتشريعات والانظمة التي يتم تطبيقها" (أبو هلال، 2010، ص 16).

كما تم تعريفها على أنها عبارة عن عملية إدارة الأرباح المرغوبة بهدف العمل على الحد من التذبذب في مسار الدخل الطبيعي السنوي، وذلك من خلال العمل على خفض مستوى الأرباح في السنوات التي تكون فيه الأرباح مرتفعة، والعمل على رفع مستوى الأرباح في السنوات التي يكون فيها مستوى الربح للشركة أقل من المعدل الطبيعي، وذلك من خلال نقل الأرباح من سنة لأخرى (Mulford and Comisky, 2002: P. 3)، بينما يرى (Truman, 1988, P. 127)، أن مفهوم تمهيد الدخل يشير إلى "رغبة إدارة الشركة في الحد من الانحرافات غير المتوقعة في مستوى الدخل إلى أدنى حد ممكن".

ويعرف الشريازي مصطلح تمهيد الدخل على أنه "تدخل مقصود من الإدارة في الأرقام والبيانات المحاسبية للعمل على الحد من التفاوت في مستوى التقلبات في أرقام الدخل الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة، والممارسات المحاسبية التي يتم من خلالها تحقيق ذلك من خلال توقيت الاعتراف بالإيرادات، والاعتراف بالمصروفات، وطرق تبويب العناصر العادية وغير العادية في قائمة الدخل، والهدف من ذلك هو زيادة درجة الأمان الوظيفي، وزيادة معدل النمو في مستوى الدخل، وبالتالي زيادة القيمة السوقية لسهم الشركة (الشريازي، 1990، ص 110).

3. محاسبة الاستحواذ الخلاقة (Creative Accounting): تعتبر إحدى أنواع المحاسبة الابتداعية، وهي تتشابه بدرجة كبيرة مع سلوك ممارسات تمهيد الدخل، وذلك من خلال العمل على تحويل العديد من المصاريف التي تتحملها الشركات المستحوذ عليها إلى ديون مستقبلية، مما يؤثر على الأداء المالي، ونتائج وربحية هذه الشركات (Jenses, 2005, P. 5)، ويمكن في هذا المقام استغلال البنود غير الهامة حيث تتجه الإدارات التنفيذية في بعض الأحيان لأرتكاب أخطاء بشكل منظم ومنهجي لاعتقادهم بعدم وجود أثر يذكر على الوضع المالي لها. في حين أن استغلالهم للبنود ذات العلاقة غير المادية قد يؤثر بالفعل سلباً على المستثمرين، ويضعف الثقة في معايير التدقيق الدولية باعتبار أن هناك عدم وضوح في تطبيق مفهوم الأهمية النسبية (أرينز ولوبك، 2005، ص 6).

3.2 دوافع استخدام أساليب المحاسبة الابتداعية

قسم (Revsine, 1991, P16) دوافع ومبررات قيام إدارات الشركات بممارسات المحاسبة الابتداعية إلى: دوافع تتعلق بمصلحة الشركة، ودوافع تتعلق بمصلحة إدارة الشركة، والقائمين على عملية ممارسة المحاسبة الابتداعية. بينما يرى (Fields, Lys & Vincent, 2001, P. 255)، أنه يمكن تقسيم الدوافع لممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية إلى دوافع تعاقدية، وهي تتعلق بعقود تعويضات المدراء وعقود الدين، ودوافع تتعلق بقيمة أسهم الشركة وأصولها، ودوافع نظامية تتعلق بالنظام والقانون في الدولة مثل قوانين ونظم الضرائب في الدولة، والتكاليف السياسية.

حيث بينت دراسة (خالد، 2016، ص 260) أن الهدف من اتباع المحاسبة الابتداعية ، تحقيق منافع ذاتية للإدارة من خلال وجود ارتباط بين الحوافز النقدية مع نسبة معينة من صافي الأرباح، وكذلك تقادي عقود الديون من خلال زيادة الربح لتخفيض احتمال عدم الوفاء أو مخالفة شروط الدين، وتحقيق وفورات الضريبة، وذلك من خلال اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض صافي الربح وبالتالي تخفيض وعاء الضريبة، وتقادي التكاليف السياسية من خلال تقليل الأرباح لتقادي قرارات سيادية من الدولة أو إجراءات تنظيمية يمكن أن تؤثر بصورة سلبية على الشركة وأدائها المالي، ومن الأهداف التي بينتها الدراسة التأثير في أسواق الأوراق المالية، وتخفيف تقلبات الدخل.

وتوجد العديد من الأهداف والدوافع لقيام الإدارات التنفيذية في الشركات، والمنظمات والوحدات الاقتصادية المختلفة بممارسة المحاسبة الابتداعية، وهي على النحو الآتي:

1. التأثير في سمعة الشركة بصورة ايجابية في السوق: تقوم العديد من إدارات الشركات بممارسة المحاسبة الابتداعية، بغية تحسين القيمة السوقية، والمالية التي تتعلق بالأداء المالي للشركة، وخاصة في الحالات التي لا تسمح البيئة التشغيلية أو الاستثمارية للشركة في تحقيق ذلك، وإن لم تقم إدارة الشركة بالتدخل فسينعكس وضع الشركة على القيمة السوقية للسهم بصورة سلبية في السوق المالي، كما تقوم الشركات بممارسة المحاسبة الابتداعية عندما تكون

تعاني من تراجع مستوى السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها التشغيلية، أو الاستثمارية أو مواجهة الالتزامات قصيرة المدى، وكذلك بغية الحصول على التمويل من مؤسسات الاقراض والبنوك (تيجاني، 2012، ص 36).

وقد بين (Cunningham, 2007, P. 38) أن من أهداف ودوافع ممارسة المحاسبة الابتداعية، القيام بالإفصاح عن البيانات المالية بحيث تعكس صورة ايجابية عن الشركة أفضل مما هي عليه في الواقع الفعلي وبما ينسجم مع رغبات أصحاب المصالح، وذلك لأن الإفصاح هو عكس صورة ايجابية عن الشركة يعمل على خلق الشعور بالراحة لدى المستثمرون، عندما يشعرون أن مستويات الربحية ومعدلات المبيعات للشركة ترتفع بصورة متزايدة سنة تلو الأخرى. وأدى شعور المدراء أن المستثمرين يهتمون بمؤشرات الربحية على المدى القصير بدرجة كبيرة إلى ممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية (Mulford & Comiskey, 2002: 28).

2. التلاعب الضريبي: يستغل القائمون على إعداد القوائم المالية العديد من السياسات المحاسبية وما تنتجه من مرونة بهدف التهرب الضريبي، ويقوم مديرو ومعدو البيانات المالية في الشركة وبالتواطؤ مع المدقق الخارجي بتحقيق ذلك من خلال تخفيض مستوى أرباح الوحدة الاقتصادية أو الشركة، وتخفيض مستوى الإيرادات، وزيادة مستوى المصاريف والنفقات المترتبة على الشركة (Rodger, 2007, P1).

3. غايات التصنيف المهني: تقوم العديد من الشركات التي تعمل في نفس القطاع الاقتصادي على التنافس فيما بينها، من أجل الحصول على تصنيف أفضل من خلال مؤسسات التصنيف سواء العالمية أو المحلية، ويعتمد تصنيف وتقييم الشركات على مجموعة من العوامل من أهمها: ربحية الشركة، والأداء المالي للشركة، والملاءة المالية للشركة، مما يؤدي إلى ميل مديرو ومحاسبو الشركات إلى ممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية في شركاتهم.

4. تعزيز إمكانية الإدارة من الاستفادة من المعلومات الداخلية: تقوم بعض الشركات بمنح مزايا للموظفين والمدراء من تداول أسهم شركاتهم بحرية مماثلة لباقي المساهمين والمستثمرين وحملة

الأسهم في الشركة، وبالتالي يمارس هؤلاء المدراء عملية التلاعب في توقيت وصول البيانات والإفصاح عنها للمستثمرين للاستفادة من البيانات والمعلومات والحقائق التي يمتلكونها داخلياً قبل وصولها إلى المستثمرين والمساهمين (Jones, 1995: P. 72).

وبينت دراسة (دهمش وأبو زر، 2005، ص 5) أن الشركات الأردنية تقوم بممارسات المحاسبة الابتداعية بهدف التلاعب في توقيت نشر المعلومات، والبيانات المالية لأغراض السوق، فقد يرغب أعضاء مجلس الإدارة أو المدراء بالانخراط في صفقات أو معاملات داخلية في أسهم شركاتهم، فيستخدمون المحاسبة الابتداعية، لتأخير نشر المعلومات لأغراض السوق، ومن ثم يحسنون من فرصتهم الاستفادة من المعرفة الداخلية وتحقيق الأهداف التي يسعون لتحقيقها.

5. محاولة المدراء الحصول على مكافآت كبيرة ومجزية: تقوم بعض إدارات الشركات بالعمل على ممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية، بهدف التأثير على مؤشرات الربحية للشركة، وخاصة إذا ما كانت الحوافز والمكافآت الإدارية ذات علاقة وثيقة بمستوى ربحية الشركة (عبود، 2005، ص 13).

وأحياناً يكون المبرر الرئيسي لممارسة المحاسبة الابتداعية، هو تحقيق مكاسب شخصية على حساب مصالح الاقتصاد والمجتمع، وأصحاب المصالح في الشركة، وخاصة في ظل الأزمات المالية التي تتعرض لها الدول والشركات المختلفة (Schilit, 2002, P2).

وفي دراسة (Shuto, 2007, p. 1) والتي هدفت إلى اختبار العلاقة ما بين الاستحقاقات الاختيارية والعناصر غير المتكررة بالمكافآت التعويضية للمدراء في الشركات اليابانية، أظهرت وجود علاقة ارتباطية ايجابية ما بين الاستحقاقات الاختيارية والمكافآت التعويضية، وبينت دراسة (Kadorinis & Iatridis, 2009, P.164) والتي هدفت إلى التعرف إلى دوافع ممارسة الشركات البريطانية إدارة الأرباح، أن إدارات هذه الشركات تقوم بممارسات إدارة الأرباح لتحسين الأداء المالي للشركة وبالتالي الحصول على مكافآت إدارية مجزية.

بينت دراسة (Fox, 1997, p. 76) قيام العديد من إدارات الشركات والوحدات الاقتصادية بالعمل على تصميم السياسات المحاسبية، من خلال معايير المحاسبة الدولية لتتوافق مع الأرباح التي يتم الإفصاح عنها في التقارير، والبيانات المالية لتتطابق الأرباح المعلن عنها مع التوقعات والتنبؤات لمستوى الأرباح في الشركة، ويعتبر هذا الدافع ذو أهمية كبيرة في ممارسة المحاسبة الابتداعية، بالنسبة لإدارات الشركات التي تقوم بذلك، بسبب ربط العديد من الشركات ما بين تحقيق النتائج المتوقعة، والحوافز التي يتم تقديمها لأعضاء مجالس الإدارة والادارات التنفيذية، كما ان قيام مجلس الإدارة بتحقيق التوقعات والتنبؤات المأمولة للشركة يشير إلى أن واعي التنبؤات على مستوى عال من المهارة والكفاءة والحدس، مما يرفع من مكانتهم الاقتصادية في الشركة، وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى المكافآت الممنوحة لهؤلاء الأعضاء والمدراء.

وبينت دراسة (Schroder, clark and cathey 2005, P. 47) أن إدارة الأرباح تشير إلى محاولة الإدارة التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه في الأجل القصير لتحقيق مصالح ذاتية، وبينت الدراسة أن الإدارة لديها حرية كبيرة لاختيار الإجراءات المحاسبية التي تستخدمها لإعداد وعرض القوائم المالية، ما يتيح لها الأدوات اللازمة لتطبيق الإجراءات أو السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الإيرادات الخاصة بالفترة الحالية، وتخفيض المصروفات الخاصة بنفس الفترة بهدف زيادة الأرباح، لأن مكافآت الإدارة عادة ترتبط بالأرباح المقررة. وكذلك العمل على تعظيم القيمة السوقية للشركة حيث أنها تتأثر كثيراً بتوقعات المحللين للأرباح الربع سنوية والإدارة تعلم أن فشلها في تحقيق أرباح تتفق مع توقعات المحللين، سيجلب عليه انخفاض القيمة السوقية للشركة، لذلك ستعمل إدارة الشركة على اختيار الإجراءات المحاسبية التي تؤدي لزيادة الأرباح للاتفاق مع تنبؤات المحللين الماليين.

وخلصت نتائج دراسة ميسون بنت محمد القري (2010) والتي اتبعت المنهج الوصفي والتحليلي، بهدف التعرف إلى دوافع قيام إدارات الشركات المساهمة السعودية بممارسة المحاسبة الابتداعية، إلى وجود عشرة دوافع لقيام هذه الإدارات بممارسات المحاسبة الابتداعية، من أهمها حصول المدراء التنفيذيين على المزايا والمكافآت الإدارية (القري، 2010، ص 1).

6. تحقيق مستوى معين من الأرباح: تقوم العديد من الشركات بممارسة المحاسبة الابتدائية بهدف تحقيق مستوى معين من الأرباح، أو تحقيق مستوى ربحية يتطابق مع توقعات المحللين الماليين في السوق المالي، فعند قيام شركة معينة بنشر توقعات عن مستوى الربحية لفترة مقبلة للمساهمين وأصحاب المصالح، فإنها تعمل كل ما بوسعها لتحقيق هذا المستوى من الأرباح، وقد تصل الشركة إلى حد ممارسة التلاعب والغش والاحتيايل لتحقيق هذا المستوى من الربحية، وخاصة إذا كانت أتعاب أعضاء مجلس الإدارة ومكافأاتهم تتعلق بتحقيق هذا المستوى من الربحية، وقد تقوم الشركة في اتباع المحاسبة الابتدائية بهدف تقرير مستوى الربحية المتوقع، أو تفادي الخسائر المتوقعة، أو تحسين الأداء المالي للشركة، أو تحقيق توقعات المحللين الماليين. وتعتمد أسعار الأسهم في السوق المالي بدرجة كبيرة على مستوى توقعات المحللين الماليين عن سعر سهم الشركة (Mashayekhi, 2007, p 1942)،

وخلصت نتائج دراسة (السهلي، 2006، ص 513) والتي قام من خلالها بدراسة دوافع ممارسة المحاسبة الابتدائية في الشركات المساهمة السعودية من خلال تقدير الاستحقاق الاختياري Discretionary Accruals ، من خلال التحليل القطاعي للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ إلى أن الشركات السعودية تقوم بممارسة إدارة الأرباح، بهدف البقاء على مستوى ربحية محدد، وكذلك بهدف التأثير على أسعار الأسهم، وبينت نتائج الدراسة إلى أن أحد أهم الدوافع التي تبرر ممارسة إدارة الأرباح بواسطة الاستحقاقات الاختيارية، هي رغبة الشركات في زيادة رأس المال.

بينما بينت دراسة (دهمش وأبو زر، 2005، ص 30) أن الشركات تفضل القيام بالإفصاح عن مستوى ثابت من الأرباح خلال السنوات المختلفة، بدلاً من التبليغ عن مستويات أرباح متقلبة ومتذبذبة، وتقوم الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بممارسة ذلك من خلال إجراء مخصصات بمبالغ مرتفعة ، وغير ضرورية للالتزامات، وكذلك في قيم الأصول في السنوات التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الربحية، مما يمكن من تخفيض مستوى هذه المخصصات في

السنوات التي تكون فيها مستويات الربحية منخفضة، والذي يؤدي لتحسين الأرباح المعلن عنها في تلك السنوات.

7. **تجنب التكلفة السياسية:** تتمثل تلك التكلفة في وجود العديد من الأعباء التي تتحملها الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات في عملها في العديد من بلدان العالم، فقد تتعرض هذه الشركات لقوانين صادرة في دولة معينة أو مجموعة دول تؤثر عليها بصورة سلبية، مثل فرض مستويات مرتفعة من الضرائب والجمارك على هذه الشركات، أو فرض نفقات وأعباء مسؤولية اجتماعية على هذه الشركات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه (تيجاني، 2012، ص37).

وقد خلصت نتيجة دراسة (Fields, Lys and Vincent, 2001, P. 255) ونتيجة دراسة (Garrod et. al., 2007, P.1) إلى أن الشركات المساهمة العامة تقوم باختيار الأساليب المحاسبية والخيارات المحاسبية التي تعمل على تحفيز الوعاء الضريبي، وكذلك محاولة التهرب من تحمل بعض الأعباء السياسية والاجتماعية، أو مواجهة إدعاءات قضائية تتعلق بتحسين مستويات الربحية أو احتكار السوق.

8. **التأثير على مستوى أسعار السهم:** بينت دراسة (Mashaykhi & Azar, 2007, p.1935) والتي تم تطبيقها على مجموعة من الشركات المدرجة في السوق المالي الإيراني للتعرف على مدى ممارسة إدارة الأرباح خلال مرحلة طرح الأسهم للاكتتاب العام، خلال الفترة 1993-2006 أن الشركات الإيرانية تقوم بممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية باتجاه توقعاتها المنشورة، وذلك في السنة التي تسبق طرح الأسهم للاكتتاب وفي السنة التي تلي الاكتتاب العام، وتعتمد فترة ممارسة الأرباح على مدى تباين مستوى الأرباح الفعلية المتحققة عن مستوى الأرباح المعلن عنها في التوقعات المستقبلية، وتهدف الشركات الإيرانية من تلك الممارسات إلى تضيق الفجوة بين الأرباح الحقيقية والأرباح المعلن عنها في التوقعات المستقبلية.

وأظهرت نتيجة دراسة (عسيري، ٢٠٠٢، ص 255) أن النسبة الأكبر من الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي، تحاول تمهيد الأرباح للحد من التقلبات الكبيرة في مستويات الأرباح في هذه الشركات، على اعتبار أن مدرء هذه الشركات يعتقدون أن التقلبات الكبيرة تخلق انطباع عن ارتفاع مستوى المخاطرة مما ينعكس بصورة سلبية على رغبة وتوجه المستثمرين في الاستثمار في أسهم هذه الشركات.

وبينت دراسة (دهمش وأبو زر، 2005، ص 4) أن الشركات الأردنية تقوم بممارسات المحاسبة الابتداعية، بهدف المحافظة على سعر السهم أو زيادته من خلال تخفيض مستويات الاقتراض، وبذلك تظهر الشركة على أنها عرضة لمخاطر أقل واتجاه جيد للربح، مما يساهم في إصدار جديد للأسهم.

4.2 الآثار السلبية لممارسة المحاسبة الابتداعية

توجد العديد من الآثار السلبية لممارسة المحاسبة الابتداعية، في الشركات والوحدات الاقتصادية، وتتمثل هذه الآثار فيما يأتي:

قد تؤدي ممارسة المحاسبة الابتداعية، إلى إتهار وإفلاس الشركات والوحدات الاقتصادية من خلال محاولات الإدارات التنفيذية إخفاء الاداء المالي السلبى للشركة، وما يحمله ذلك من تضليل وخداع وغش في تغيير حقيقة البيانات والقوائم المالية للشركة، وإخفاء الوضع الفعلي للشركة. وكذلك عدم وجود ضوابط واضحة ومحددة للتمييز بين ممارسات المحاسبة الابتداعية، وبين الغش والتلاعب في البيانات المالية للشركة. وقد يؤدي التلاعب والغش السافر والكبير في القوائم المالية من خلال ما تتيحه مرونة المعايير المحاسبية إلى فقدان الثقة ما بين المستثمرين وإدارة الشركة، مما ينعكس بصورة سلبية على القيمة السوقية للشركة وعلاقة إدارة الشركة مع أصحاب المصالح والمستثمرين. وبالنهاية قد تؤدي هذه الممارسات إلى صعوبة في أداء دور وواجبات المدقق الخارجي وتعقيد قدرته على التمييز بين ممارسات الإدارة الابتداعية وبين الغش والتضليل، وتحديد المنطقة الفاصلة بينهما (خالد، 2016، ص 260).

وبينت دراسة (ناظم شعلان جبار ، 2015 ، ص 238) والتي هدفت إلى التعرف إلى أساليب المحاسبة الابتداعية، وأثرها على موثوقية البيانات المالية من خلال تطبيق الدراسة على عينة من الشركات العامة العراقية. أن من أهم الآثار السلبية لممارسة المحاسبة الابتداعية زعزعة الثقة في المعلومات المالية، والبيانات المحاسبية والقوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها، وأن للمحاسبة الابتداعية دوراً في الانهيارات المفاجئة لبعض الشركات في العقد الماضي، مما أدى لإخفاق مهنة المحاسبة في القيام بالوظائف والواجبات المناطة بها.

5.2 قياس ممارسات المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح

توجد العديد من الأدوات والأساليب والنماذج التي استخدمت لقياس ممارسات المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح ، وكان أفضل نموذج مستخدم من أجل اختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة بممارسة المحاسبة الابتداعية، في إدارة الأرباح، هو نموذج جونز المعدل (Jones Modified Model) لتمثيله الاستحقاقات الاختيارية التي تمثل المرونة المتاحة للإدارة للممارسة. لذا سيتم تطبيق هذا النموذج في هذه الدراسة .

وفيما يلي توضيح لكل من نموذج جونز المعدل بالإضافة إلى توضيح لنموذج جونز الذي كان الأساس الذي بني عليه نموذج جونز المعدل:

1.5.2 نموذج جونز (Jones, 1991)

ما يميز هذا النموذج أنه أخذ بعين الاعتبار أن لكل شركة ظروفها الاقتصادية والتشغيلية الخاصة بها، فلذلك يجب مراعاة ظروف كل شركة عند احتساب المستحقات غير الاختيارية، وأيضاً لا تكون المستحقات غير الاختيارية ثابتة عبر الزمن، ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات وهي:

1. تتكون المستحقات الكلية من مستحقات طبيعية، ويعبر عنها بالمستحقات غير الاختيارية، وهي مستحقات تنشأ من معاملات تقوم بها الشركة خلال فترة معينة وتعتبر أنها طبيعية بالنسبة للشركة وتعكس مستوى أداء الشركة وأستراتيجيتها. ومن مستحقات غير طبيعية، ويعبر عنها بالمستحقات الاختيارية، وهي مستحقات تنشأ من عمليات أو معالجات محاسبية تمت بهدف إدارة الأرباح ولأغراض المحاسبة الابتدائية.
2. تمثل المستحقات غير الاختيارية المستحقات الناتجة عن النشاط التشغيلي الطبيعي للمنشأة .
3. تمثل المستحقات الاختيارية ذلك الجزء غير المتوقع بواسطة النشاط التشغيلي الطبيعي للمنشأة، ويعزى ذلك إلى تدخل الإدارة بعمليات القياس المحاسبي (Dechow, Sloan & Sweeney, 1995, p. 198) .

2.5.2 نموذج جونز المعدل (Jones, 1995)

قام ديجيو وآخرون (1995) بتعديل النموذج وذلك في محاولة لتقليل الأخطاء في قياس المستحقات الاختيارية في نموذج جونز الأصلي، حيث قاموا بإضافة التغيرات في الذمم المدينة إلى النموذج الأصلي، مفترضين ان التغيرات لا تنحصر في الإيرادات ولكن يمكن أن تشمل كذلك التغيرات في الذمم المدينة (Dechow, Sloan & Sweeney, 1995, p.199) .

توجد العديد من البحوث والدراسات التي دعمت استخدام نموذج جونز المعدل في دراسة مدى ممارسة الشركات المحاسبة الابتدائية، في الشركات المساهمة العامة، فقد بينت دراسة

(Tounkara, 2011, p. 25, 26, 33, 34) أن نموذج جونز يعتبر أكثر نموذج فعال لتفسير مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة. كما بينت هذه الدراسة ان نموذج جونز يتمتع بالعديد من نقاط القوة فهذا النموذج له القدرة على التمييز والفصل بين المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية.

وبينت دراسة (Guay, Koyjari and Watts, 1996, p. 83) أن نموذج جونز ونموذج جونز المعدل يمكن أن يقدم تخميناً موثقاً به فيما يتعلق بممارسة المحاسبة الابتداعية من خلال التأثير على المستحقات الاختيارية. وبينت دراسة قام بها كل من (Manzalawy & Rwegasira 2014, p.14) أن نموذج جونز ونموذج جونز المعدل لهما القدرة على اختبار مدى ممارسة المحاسبة الابتداعية في الشركات.

وبينت دراسة (Alareeni, 2014, p. 1472) ان نموذج جونز يعتبر من النماذج المهمة والتي تتمتع بقدرة كبيرة على التمييز بين الاستحقاقات الاختيارية والاستحقاقات غير الاختيارية.

وقامت دراسة (Kothari, Leone and Wasley, 2005, p. 2, 30) والتي هدفت إلى التعرف على مدى دقة وصلاحيّة مقياس جونز، بدراسة مدى ممارسة الشركات للمحاسبة الابتداعية وذلك من خلال الاعتماد على تحليل بيانات مالية سنوية لمجموعة من الشركات، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن نموذج جونز يعتبر ذو أهمية كبيرة وذلك لوجود اتساق ما بين المستحقات الاختيارية وأداء الشركة.

كما أشارت دراسة (Jean, 2004, p.13) إلى أنه الأقوى بين النماذج المستخدمة في الكشف عن إدارة الأرباح، وذلك باعتماد طريقة المستحقات الاختيارية والتي تفترض بأن المدراء يعتمدون أساساً على حرية تصرفهم في جزء من المستحقات الكلية كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح، حيث تتألف المستحقات الكلية من مستحقات اختيارية تحدد من قبل الإدارة، ومستحقات غير اختيارية تحدد اقتصادياً، وبالتالي من الضروري فصل المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية وأخرى غير اختيارية؛ فالاختيارية تمثل الدليل على قيام المنشأة بعمليات إدارة الأرباح.

ويقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية:

1. أن كافة التغييرات التي تحدث في المبيعات على الحساب في الفترة الحالية هي ناتجة عن إدارة الأرباح.

2. يمثل الفرق بين الفرق في الإيرادات أو المبيعات بين السنة الحالية والسنة السابقة والفرق في الذمم المدينة بين السنة الحالية والسنة السابقة ضابطة لمستوى المستحقات الطبيعية في رأس المال العامل المرتبطة في المبيعات.

3. التغير في إجمالي الأصول الثابتة في السنة الحالية يمثل ضابطة لمستوى اهتلاك الأصول الثابتة.

وبما أن ممارسة إدارة الأرباح تقوم بجزء كبير منها على أساس الاستحقاق، سيتم الاعتماد لقياسها على دراسة مفهوم المستحقات التي تعبر عن مجموع الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل، والتي لم ينتج عنها تدفقات نقدية خلال فترة النشاط. والمستحقات تنشأ عن اختلاف وقت حدوث التدفقات النقدية عن وقت الاعتراف المحاسبي بعمليات المنشأة في فترة معينة. وتشمل المستحقات الكلية على نوعين من المستحقات: مستحقات اختيارية، ومستحقات غير اختيارية.

فالمستحقات الاختيارية هي مستحقات تنشأ عن عمليات أو معالجات محاسبية تمت بهدف إدارة الأرباح ولأغراض المحاسبة الابتدائية، حيث تعمل الإدارة على الاختيار بين بدائل المعالجات والخيارات المحاسبية المتوفرة من أجل تضخيم أو تخفيض الأرباح على غير حقيقتها.

أما المستحقات غير الاختيارية فهي مستحقات تنشأ من معاملات تقوم بها الشركة خلال فترة معينة وتعتبر أنها طبيعية بالنسبة للشركة، وتعكس مستوى أداء الشركة واستراتيجيتها (القشامي، 2010، ص35).

وبالتالي فإن:

$$\text{المستحقات الكلية} = \text{المستحقات الاختيارية} + \text{المستحقات غير الاختيارية}$$

ويعبر عنها بالمعادلة:

$$TA_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}$$

حيث أن :

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$NDA_{i,t}$: المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

$DAC_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة (i) في السنة (t).

ويتم تحديد المستحقات الكلية بطريقتين:

الطريقة الأولى: منهج قائمة التدفقات النقدية

حسب هذا المنهج فإن المستحقات الكلية تمثل الفرق بين النتيجة الصافية والتدفقات النقدية

التشغيلية للشركة كما في المعادلة:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)

$NI_{i,t}$: صافي الدخل (Net Income) للشركة (i) في السنة (t)

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t) (Ronen & Yaari 2008, p.26)

الطريقة الثانية: منهج الميزانية العمومية

ويتم حساب المستحقات الكلية حسب هذا المنهج بالمعادلة:

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta CA_{i,t}$: التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta Cash_{i,t}$: التغير في القيم الجاهزة للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta CL_{i,t}$: التغير في الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t).

$\Delta DCL_{i,t}$: التغير في الديون طويلة الأجل التي تصبح واجبة الاستحقاق في الأجل القصير للشركة (i) في السنة (t).

$DEP_{i,t}$: إجمالي مجمع الاهتلاكات للشركة (i) في السنة (t). (امينة، 2010، ص 8-9).

حساب المستحقات غير الاختيارية:

يتم حساب المستحقات غير الاختيارية حسب نموذج جونز المعدل باستخدام معادلة الانحدار لمجموع شركات العينة لكل سنة على حدة حسب نموذج جونز المعدل كما يلي

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_0 + \alpha_1 (I / A_{i,t-1}) + \alpha_2 [(_REV_{i,t} - _REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + e_{i,t}$$

حيث أن:

$TAC_{i,t} / A_{i,t-1}$: المستحقات الكلية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة i في السنة t

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في إيرادات الشركة i بين السنتين t و t-1

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة i بين السنتين t و $t-1$

$PPE_{i,t}$: الحجم الإجمالي للعقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة i بين السنتين t و $t-1$

$e_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

بعد ذلك يتم تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لمجموع شركات العينة بالمعادلة :

$$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \hat{\alpha}_1 (1 / A_{i,t-1}) + \hat{\alpha}_2 [(_REV_{i,t} - _REC_{i,t}) / A_{i,t-1}] + \hat{\alpha}_3 (PPE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

حيث أن:

$NDAC_{i,t} / A_{i,t-1}$: المستحقات غير الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t

حساب المستحقات الاختيارية:

ت حسب المستحقات الاختيارية من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير

الاختيارية خلال فترة معينة كما في المعادلة:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDAC_{i,t} / A_{i,t-1}$$

حيث إن:

$DAC_{i,t} / A_{i,t-1}$: المستحقات الاختيارية إلى إجمالي الأصول للشركة i في السنة t

4. بعد ذلك يتم حساب لكل شركة القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة ومتوسط هذه

القيمة، فتكون الشركة قد مارست المحاسبة الابتدائية في ادارة الارباح في تلك السنة اذا كانت

القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية في تلك السنة اكثر من المتوسط . اما اذا كانت القيمة

المطلقة للمستحقات الاختيارية خلال الفترة اقل من المتوسط فإن الشركة لم تمارسه خلال هذه

الفترة .(Dechow, Sloan & Sweeney, 1995, p.193, 225)

الفصل الثالث

الطريقة والأجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والأجراءات

في هذا الفصل تم عرض الخطوات والمراحل التي تم اتباعها لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها وفقاً للمنهج العلمي، من خلال تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، والأدوات المستخدمة، ومتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، والوسائل الإحصائية المستخدمة لتحقيق أهداف الدراسة، وأختبار فرضياتها. حيث هدفت إلى التعرف على مدى ممارسة المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. وذلك من خلال تحليل مدى استخدام أساليب، وأدوات المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، وكذلك التعرف على أثر المتغيرات المختلفة؛ القطاع الاقتصادي، حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونيتها وحساباتها تحت التحصيل، وسيولتها، ونمو الشركة على تطبيق المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وبيان أهم السياسات والاقتراحات التي يمكن أن تعمل على الحد من ممارسات المحاسبة الابتداعية، في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، والوصول إلى نتائج من شأنها حث الجهات الرقابية، والإشرافية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والجهات المشرفة على القطاع المالي الفلسطيني على وضع المعايير والضوابط التي تحد من ممارسات المحاسبة الابتداعية، في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، ونظراً لأهمية وضع الضوابط والمعايير اللازمة التي تمكن من تحكم الشركات في عملية الإفصاح المالي والمحاسبي لعكس صورة عادلة عن وضع ونتائج الشركة، والتي من شأنها تمكين مستخدمي البيانات المالية، والأطراف ذوي العلاقة من اتخاذ القرارات الاستثمارية المجدية والرشيدة.

1.3 المنهج العلمي المستخدم

يُعرف المنهج على أنه عبارة عن "الأداة أو الطريقة العلمية المتبعة للبحث، وحل المشكلات، وهو الطريقة التي يستخدمها الباحث، ليصل إلى نتائج تتعلق بالموضوع الذي اتخذه موطناً لبحثه أو لحل مشكلة بحثه، والمنهج هو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مسألة البحث،

ويشمل المنهج البحثي الخطوات المختلفة التي يتبناها الباحث والمنطق وراء هذه الخطوات" (عرفة، 2006، ص 162). وتم في هذه الدراسة اتباع المنهج التحليلي المقارن لمقارنة مدى وجود تباين بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين في استخدام أساليب المحاسبة الابتداعية. وتم حصر الإطار الزمني لهذه الدراسة بشكل رئيسي خلال الفترة 2010 - 2015.

كما أنه تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، بهدف تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، حيث يعرف المنهج الوصفي أنه "كل منهج مرتبط بظاهرة معاصرة بقصد وصفها وتفسيرها، فالبحث الوصفي يقوم بوصف ما هو كائن وتفسيره وصفاً دقيقاً ويعبر عنه تعبيراً كيفياً يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أو تعبيراً كمياً يعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة" (حلس، 2006، ص 157). وأيضاً سوف يكون هنالك المنهج الكيفي، الذي يعتمد على مراجعة للعديد من الدراسات، والبحوث التي تتأملت موضوع المحاسبة الابتداعية.

وتم استخدام المنهج الاختباري الميداني في هذه الدراسة، على البيانات المالية التي تم الحصول عليها من خلال التقارير المالية التي تقوم بنشرها والإفصاح عنها الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لأوراق المالية، وذلك لتحليل واختبار مدى اتباع أساليب المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وبيان المحددات والعوامل التي تؤثر على اتباع هذه الأساليب في الشركات المساهمة العامة، وبيان الفروق والاختلافات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في تطبيق المحاسبة الابتداعية.

2.3 تصميم الدراسة

متغيرات الدراسة

في هذا القسم من الدراسة تم تحديد متغيرات الدراسة المستقلة، والتابعة والتعرف على نموذج الدراسة وهي على النحو التالي:-

المتغيرات المستقلة: تتمثل بخصائص الشركات من حيث طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تعمل به الشركة، وحجم الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة والحسابات تحت التحصيل، وسيولة

الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة، وقد تم شرح هذه المتغيرات بالتفصيل في الفصل الأول من هذه الدراسة .

المتغير التابع: يتمثل في مدى تبني ممارسة الشركات المساهمة العامة في بورصة فلسطين للمحاسبة الابتداعية كأحد أدوات ممارسة إدارة الأرباح.

قياس ممارسات المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح

من أجل اختبار فرضية مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على قيام الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بممارسة المحاسبة الابتداعية، في إدارة الأرباح تم تطبيق نموذج جونز المعدل (Jones Modified Model) لتمثيل المستحقات الاختيارية التي تمثل المرونة المتاحة للإدارة لممارسة المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح.

وقد تم توضيح كل من نموذج جونز المعدل بالإضافة إلى توضيح لنموذج جونز الذي كان الأساس الذي بني عليه نموذج جونز المعدل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

3.3 المعالجات الإحصائية للدراسة

تم استخدام وتوظيف مجموعة من الاختبارات في تحليل البيانات المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين منها اختبار التباين الاحادي (ANOVA) وحساب الانحدار لمعرفة مدى ممارستها للمحاسبة الابتداعية، وبيان ما إذا كانت هناك فروق بين القطاعات الاقتصادية في ممارسات المحاسبة الابتداعية في هذه الشركات تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة التي تم تحديدها في هذه الدراسة.

4.3 التحليل الاحصائي

1-4-3 تحليل عينة الدراسة - صفات العينة

-مدى ممارسة ادارة الارباح حسب القطاعات

تم تطبيق نموذج جونز المعدل على بيانات الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة 2010-2015 تبعاً لقطاعات الشركات وكانت النتيجة كما يلي:

أولاً : قطاع الاستثمار

جدول (2) قطاع الاستثمار

عدد الشركات في القطاع	الشركات الممارسة لإدارة الارباح	السنة	عدد الشركات الممارسة لإدارة الارباح خلال السنة
9	4	2010	2
		2011	1
		2012	3
		2013	2
		2014	2
		2015	4

وكانت النتيجة أن الشركات الممارسة للمحاسبة الابتداعية في ادارة الأرباح، في قطاع الاستثمار هي 4 من أصل 9 شركات في هذا القطاع، أي ما نسبته 44.44% من الشركات التي تمارس المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح، وكانت سنة 2011 هي الأقل ممارسة له حيث مارسه شركة واحدة فقط أي بنسبة 11.11% من إجمالي شركات هذا القطاع، بينما كانت سنة 2015 هي الأعلى ممارسة في هذا القطاع، حيث بلغ عدد الشركات الممارسة فيها 4 شركات أي بما نسبته 44.44% من إجمالي شركات هذا القطاع.

ثانيا : قطاع الأوراق المالية

جدول (3) قطاع الأوراق المالية

عدد الشركات في القطاع	الشركات الممارسة لإدارة الأرباح	السنة	عدد الشركات الممارسة لإدارة الأرباح خلال السنة
1	1	2010	0
		2011	0
		2012	1
		2013	0
		2014	1
		2015	0

وكانت النتيجة أن الشركة الوحيدة المدرجة في قطاع الأوراق المالية هي شركة ممارسة للمحاسبة الابتدائية في إدارة الأرباح في السنوات 2012 و 2014 ، بينما لم تظهر لها أي ممارسة خلال باقي سنوات الدراسة.

ثالثا : قطاع التأمين

جدول (4) قطاع التأمين

عدد الشركات في القطاع	الشركات الممارسة لإدارة الأرباح	السنة	عدد الشركات الممارسة لإدارة الأرباح خلال السنة
7	5	2010	1
		2011	0
		2012	1
		2013	3
		2014	2
		2015	3

وكانت النتيجة أن الشركات الممارسة للمحاسبة الابتدائية في إدارة الأرباح في قطاع التأمين هي 5 من أصل 7 شركات في هذا القطاع أي ما نسبته 71.43% من شركات هذا القطاع تمارس المحاسبة الابتدائية في إدارة الأرباح، وكانت سنة 2011 هي السنة الوحيدة التي لم يحدث فيها أي ممارسة ، بينما كانت سنة 2013 و 2015 هي الأعلى ممارسة في هذا القطاع حيث بلغ

عدد الشركات الممارسة في كل منهما 3 شركات أي بما نسبته 42.86% من إجمالي شركات هذا القطاع.

رابعاً : قطاع الخدمات

جدول (5) قطاع الخدمات

عدد الشركات الممارسة في القطاع	الشركات الممارسة لإدارة الأرباح	السنة	عدد الشركات الممارسة لإدارة الأرباح خلال السنة
12	5	2010	4
		2011	3
		2012	2
		2013	2
		2014	1
		2015	4

وكانت النتيجة أن الشركات الممارسة للمحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح في قطاع الخدمات هي 5 من أصل 12 شركة في هذا القطاع أي ما نسبته 41.67% من شركات هذا القطاع تمارس المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح، وكانت سنة 2014 هي الأقل ممارسة له حيث مارسه شركة واحدة فقط أي بنسبة 8.33%، من إجمالي شركات هذا القطاع، بينما كانت سنة 2010 و 2015 هي الأعلى ممارسة في هذا القطاع حيث بلغ عدد الشركات الممارسة في كل منهما 4 شركات أي بما نسبته 33.33% من إجمالي شركات هذا القطاع.

خامساً : قطاع الصناعة

جدول (6) قطاع الصناعة

عدد الشركات في القطاع	الشركات الممارسة لإدارة الأرباح	السنة	عدد الشركات الممارسة لإدارة الأرباح خلال السنة
13	10	2010	7
		2011	4
		2012	6
		2013	6
		2014	3
		2015	5

وكانت النتيجة أن الشركات الممارسة للمحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح في قطاع الصناعة هي 10 من أصل 13 شركة في هذا القطاع أي ما نسبته 76.92% من شركات هذا القطاع تمارس المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح، وكانت سنة 2014 هي الأقل ممارسة حيث مارسته 3 شركات أي بنسبة 23.08% من إجمالي شركات هذا القطاع، بينما كانت سنة 2010 هي الأعلى ممارسة في هذا القطاع حيث بلغ عدد الشركات الممارسة فيها 7 شركات أي بما نسبته 53.85% من إجمالي شركات هذا القطاع.

نلاحظ مما سبق أن أكثر الشركات ممارسة للمحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح، كانت شركات القطاع الصناعي حيث بلغ عدد الشركات الممارسة 10 من أصل 13 شركة، في هذا القطاع أي ما نسبته 76.92% من شركات القطاع هي شركات ممارسة ، ويعزى ذلك إلى أن شركات هذا القطاع هي الأكثر تأثراً بالظروف السياسية والاقتصادية، والاكثر حاجة للحصول على تسهيلات وقروض كما انها الاكثر محاولة للتهرب ضريبيا . تلاه قطاع التأمين حيث أن 5 من أصل 7 من شركاته تمارس المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح بنسبة 71.43%، فالتأمين في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية الصعبة يتكلف الكثير من النفقات نتيجة لانخفاض درجة الامن والامان. ثم قطاع الاستثمار حيث مارس 4 من أصل 9 شركات في هذا القطاع المحاسبة الابتداعية، في إدارة الأرباح وبما نسبته 44.44%، حيث ان شركات هذا القطاع تحاول المحافظة على سعر سهمها وتجنب اظهار أي آثار سلبية على أرباحها . في حين كانت شركات قطاع الخدمات هي الأقل ممارسة حيث بلغ عدد الشركات الممارسة 5 من أصل 12 شركة في هذا القطاع أي بما نسبته 41.67% من شركات القطاع هي شركات ممارسة، وذلك نظرا إلى أن هذا القطاع يكون الاقل تائرا مع تغير الظروف التي تتعرض لها المنطقة لذا فعلى الرغم من انها مارست المحاسبة الابتداعية في ادارة الارباح الا انها كانت القطاع الاقل من حيث الممارسة .وفي قطاع الأوراق المالية الذي يتضمن شركة واحدة فقط تبين لنا أنها شركة ممارسة خلال بعض سنوات الدراسة.

وعند دراسة كيفية تطور عمليات المحاسبة الابتدائية في ادارة الارباح خلال سنوات الدراسة تبين لنا ما يظهر في الجدول التالي:

جدول (7) تطور عمليات ممارسة المحاسبة الابتدائية في ادارة الارباح

السنة	عدد الشركات
2010	14
2011	8
2012	13
2013	13
2014	9
2015	16
المجموع	73

وكما يظهر في الجدول السابق فقد كانت 14 شركة من أصل 42 شركة تمارس المحاسبة الابتدائية في إدارة الأرباح في سنة 2010 أي ما نسبته 33.33% من شركات العينة، ثم انخفض عدد الشركات الممارسة في سنة 2011 إلى 8 شركات من أصل 42 أي بما نسبته 19.05%، وفي سنة 2012 و 2013 عادت الممارسة لدى الشركات إلى الازدياد فبلغ عدد الشركات الممارسة في كل منهما 13 شركة أي بنسبة 30.95% من شركات العينة، ثم تراجع عدد الشركات الممارسة في العام 2014 إلى 9 شركات أي بنسبة 21.43%، وفي العام 2015 كانت أكبر نسبة للممارسة حيث بلغ عدد للشركات الممارسة 16 بنسبة وصلت إلى 38.09% من إجمالي شركات العينة، ويعزى هذا الامر إلى العديد من الاسباب منها الأوضاع الأمنية والسياسية السائدة في هذا العام حيث شهد هذا العام توترات سياسية بدأت في بداية العام بسبب دخول فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية، كما شهد هذا العام في الثلث الاخير منه بداية لتوتر جديد في المنطقة تمثلت في الهبة الشعبية أو ما عرف حينها بانتفاضة القدس، مما أدى لتعرض المنطقة لأوضاع اقتصادية صعبة خصوصاً في ظل التشديدات الأمنية على المعابر والحدود الفلسطينية، وفي مثل هذه الاحوال الشركات لا بد أن تتأثر أرباحها وإدائها. مما ينعكس سلباً على الاستثمار فيها وعلى سعر السهم وعلى امكانية حصولها على تمويلات وقروض. لذا فالشركات زادت من ممارستها في هذا العام في محاولة منها للعمل اما على تحسين صورتها امام مستخدمي القوائم المالية، أو كانت تسعى لزيادة

سعر سهمها في السوق لتضليل المستثمرين الذين بطبيعتهم يتراجعون عن الاستثمار في البورصة، في ظل أوضاع مماثلة من عدم الاستقرار والأمان ولتشجيعهم على الاستثمار في أسهم هذه الشركات التي تظهر وضعها على انه مستقر، كما ان البنوك ومؤسسات الاقراض تشدد من اجراءاتها لمنح التسهيلات والقروض في ظل مثل هذه الأوضاع ، لذا عملت الشركات على اظهار استقرار وضعها أمام البنوك ومؤسسات الاقراض .

5.3 اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في ممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة: حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة وحساباتها تحت التحصيل ، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة.

تسعى الدراسة لاختبار مدى قدرة مجموعة من العوامل في التأثير على ممارسة المحاسبة الابتداعية بناءً على نموذج جونز المعدل في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة المدروسة (2010-2015)، ولتحقيق هذا الهدف تم اختبار تأثير ستة متغيرات مستقلة: حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة وحساباتها تحت التحصيل ، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة على ممارسة المحاسبة الابتداعية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام أسلوب التباين الاحادي (one way ANOVA).

جدول (8): نتائج تحليل التباين الأحادي للفرضية التي تنص انه لا يوجد هناك ممارسة لأساليب المحاسبة الابتداعية في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	1.345	4	.336	1.637	.1660
الخطأ	50.339	245	.205		
الكلية	51.684	249			

ذات دلالة احصائية على مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)

يتبين من معطيات الجدول (9) ثبات صلاحية النموذج المحسوبة (F) لاختبار الفرضية الرئيسية حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (1.637) وبقيمة احتمالية بلغت (0.166) وهي أكبر من (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية وهذا يعني انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في ممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة: حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة وحساباتها تحت التحصيل ، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة.

وهذا ما ظهر معنا فعليا عند تطبيق نموذج الدراسة حيث ظهر معنا ان الشركات مارست المحاسبة الابتداعية في ادارة الارباح على اختلاف قطاعاتها ورغم اختلاف بياناتها الخاصة بالمتغيرات المستقلة .

اختبار الفرضية الثانية: اختبار معنوية ممارسة الشركات المساهمة العامة في بورصة فلسطين للمحاسبة الابتداعية خلال الفترة 2010 - 2015

أظهرت الاحصاءات الوصفية وجود العديد من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين التي تقوم بممارسة المحاسبة الابتداعية خلال الفترة موضوع الدراسة 2010 - 2015، فلا بد من التأكد من معنوية هذه الممارسات، وذلك باختبار فرضية الدراسة الثانية من

خلال اختبار الانحدار ، وبذلك فإنه يمكن صياغة الفرضية العدمية التي تسعى الدراسة لاختبارها على النحو التالي:

الفرضية الثانية (H0): لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في ممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

ويمكن إعادة صياغة الفرضية العدمية بأسلوب إحصائي والاعتماد على نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$0 = \beta_n : H_0$$

حيث: β_n معامل انحدار المتغير n في نموذج الدراسة.

وسيتم رفض الفرضية العدمية في حال كان

$$\text{Sig. } F_{(n-k-1, k)} < 0.05$$

تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار فرضية الدراسة بانه لا يوجد هناك ممارسة لأساليب المحاسبة الابتداعية في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، وكانت النتيجة كما يظهر في الجدول رقم (10)

جدول (9): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار فرضية الدراسة

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	12.346	6	2.058	12.711	.000 ^a
الخطأ	39.338	243	.162		
الكلي	51.684	249			

ذات دلالة احصائية على مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه يتضمن قيم تحليل الانحدار، والذي يمكن من خلاله المعرفة على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية (ف)، حيث يتبين من معطيات الجدول (10)، أن قيمة المعنوية في هذه الدراسة قد وجدت أنها (0.00) وهي أدنى من مستوى الدلالة المحدد في الدراسة وهو 0.05، وهذا يؤكد على القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية، وحيث تبين أن قيمة (ف) المحسوبة وهي (12.711) أكبر من قيمة (ف) المجدولة (1.96). وبالتالي فإننا نرفض فرضية الدراسة العدمية التي تنص أنه لا يوجد هناك ممارسة لأساليب المحاسبة الابتدائية في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، وهذا يعني أننا نرفض الفرض الصفري نقبل بالفرض البديل، مما يعني أن العلاقة دالة إحصائياً.

جدول (10): قيم ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة					
Y	حجم الأصول	حجم الربحية	التحصيلات	السيولة	المديونية	النمو في حجم الأصول
قيمة المعامل	5.014E-9	9.580E-9	3.125E-9	-8.676E-9	5.380E-10	-0.009
قيم اختبار T	2.046	3.079	.671	-3.803	.272	-1.302
المعنوية	.042	.002	.503	.000	.786	.194

يبين الجدول أعلاه معاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتبين من خلال مراجعة قيم المعنوية أن المتغيرات المستقلة: حجم الأصول، وحجم الربحية، وحجم السيولة كانت ذات معنوية بدلالة القيمة المعنوية لهذه المتغيرات حيث بلغ مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهو مستوى الدلالة المحدد في الدراسة. بينما تبين أن حجم المديونية

والحسابات تحت التحصيل، والنمو في حجم الأصول لم تكن ذو دلالة إحصائية حيث تبين ان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05 وهو مستوى المعنوية المحدد في هذه الدراسة.

ويتبين من خلال مراجعة قيم معاملات الانحدار وجود علاقة طردية ما بين حجم الأصول وحجم ربحية الشركة، وحجم المديونية والحسابات تحت التحصيل وممارسة المحاسبة الابتدائية. بينما تبين وجود علاقة عكسية ما بين حجم سيولة الشركة، وحجم النمو في أصول الشركة وممارسة المحاسبة الابتدائية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة المحددة للدراسة وهي الفترة ما بين 2010 - 2015.

وأسباب ظهور هذه النتيجة لدينا هو أن المحللين ومستخدمي القوائم المالية للشركات المساهمة يهتمون في تحليلاتهم للشركات بحجم الأصول، والربحية والتدفقات النقدية والتحصيلات والمديونية، لمعرفة وضع الشركة وحجم المخاطرة ونسبة الدين لذلك كان لهذه العوامل أثر طردي على ممارسة المحاسبة الابتدائية في هذه الشركات .

بينما لا يهتم هؤلاء المحللون، ومستخدموا البيانات المالية للشركات المساهمة العامة بالسيولة، ولا بالنمو في حجم الأصول، فأهتمامهم تكون بحجم الأصول نهاية السنة المعلن فيها البيانات المالية، ولا يكون لديهم اي اهتمام في التغير أو النمو لهذه البيانات وكيفية تغيرها من سنة لآخرى .

تحليل الار تباط ومعامل التحديد :

جدول (11) :تحليل الارتباط ومعامل التحديد

الخطا العياري المقدر	معامل التحديد المعدل	معامل التحديد	الارتباط	المصدر
.402	.220	.239	.489 ^a	1

-المتغيرات المستقلة: الثابت النمو، الربحية، المديونية، السيولة، التحصيلات، الاصول

-المتغير التابع : ادارة الارياح

نلاحظ من الجدول أعلاه ان معامل التحديد R Square كان 0.2396 ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة تؤثر بنسبة 23.9% على ممارسة المحاسبة الابتدائية، في إدارة الارياح ، مما يعني ان هناك متغيرات اخرى غير كمية تؤثر بنسبة 76.1% على ممارسة المحاسبة الابتدائية في ادارة الارياح ، ومن الأمثلة على هذه المتغيرات غير الكمية، توقيت توزيع الارياح ، توقيت الاعتراف بالايرادات والمصاريف ، سياسة توزيع الارياح ، مكافآت وحوافز الادارة وغيرها من المتغيرات غير الكمية الاخرى ذات العلاقة .

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة المحاسبة الابتداعية، في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. وذلك من خلال تحليل مدى استخدام أساليب وأدوات المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؛ وبيان أثر المتغيرات المختلفة القطاع الاقتصادي، حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة وحساباتها تحت التحصيل، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة على تطبيق المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، والتعرف على أهم السياسات والاقتراحات التي يمكن أن تعمل على الحد من ممارسات المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة السؤال التالي:- ما هو واقع ممارسة المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، كأحد أدوات ممارسة إدارة الأرباح؟

وقد تفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مدى ممارسة الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية لأساليب المحاسبة الابتداعية؟
2. هل توجد فروق في ممارسات المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة: القطاع الاقتصادي، حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة وحساباتها تحت التحصيل، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة؟
3. كيف يمكن الحد من ممارسات المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟

بناءً على أسئلة الدراسة وأهدافها تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في ممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة: القطاع الاقتصادي، حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة.
- الفرضية الثانية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) حول وجود ممارسة لأساليب المحاسبة الابتداعية في الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

1.4 النتائج

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الرئيسية الآتية:

1- تبين أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تقوم بممارسة المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح، وقد تبين وجود تفاوت بين القطاعات الاقتصادية في درجة الممارسة حيث تبين أن شركات القطاع الصناعي هي أكثر الشركات ممارسة، حيث بلغ عدد الشركات الممارسة 10 من أصل 13 شركة في هذا القطاع أي بما نسبته 76.92% من شركات القطاع تمارس المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح، تلاه قطاع التأمين حيث أن 5 من أصل 7 من شركاته تمارس المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح بنسبة 71.43%، ثم قطاع الاستثمار حيث مارست 4 من أصل 9 شركات في هذا القطاع المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح وبما نسبته 44.44%، في حين كانت شركات قطاع الخدمات هي الأقل ممارسة حيث بلغ عدد الشركات الممارسة 5 من أصل 12 شركة في هذا القطاع أي بما نسبته 41.67% من شركات القطاع تمارس المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح، وفي قطاع الأوراق المالية

الذي يتضمن شركة واحدة فقط تبين لنا أنها شركة ممارسة للمحاسبة الابتدائية في إدارة الأرباح خلال بعض سنوات الدراسة.

2- أظهرت نتائج الدراسة وجود تفاوت في ممارسة المحاسبة الابتدائية في إدارة الأرباح خلال السنوات المختلفة فقد تبين أن 14 شركة من أصل 42 شركة هي شركات ممارسة في سنة 2010 أي بما نسبته 33.33% من شركات العينة، ثم انخفض عدد الشركات الممارسة في سنة 2011 إلى 8 شركات من أصل 42 أي بما نسبته 19.05%، وفي سنة 2012 و 2013 عادت الممارسة لدى الشركات بالازدياد فبلغ عدد الشركات الممارسة في كل منهما 13 شركة أي بنسبة 30.95% من شركات العينة، ثم تراجع عدد الشركات الممارسة في العام 2014 إلى 9 شركات أي بنسبة 21.43%، وفي العام 2015 كانت أكبر نسبة للممارسة حيث بلغ عدد للشركات الممارسة 16 بنسبة وصلت إلى 38.09% من إجمالي شركات العينة. ويعزى هذا الأمر إلى العديد من الأسباب منها الأوضاع الأمنية والسياسية السائدة في هذا العام حيث شهد هذا العام توترات سياسية بدأت في بداية العام بسبب دخول فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية كما شهد هذا العام في الثالث الأخير منه بداية لتوتر جديد في المنطقة تمثلت في الهبة الشعبية أو ما عرف حينها بانتفاضة القدس مما أدى لتعرض المنطقة لأوضاع اقتصادية صعبة خصوصاً في ظل التشديدات الأمنية على المعابر والحدود الفلسطينية وفي مثل هذه الأحوال الشركات لا بد أن تتأثر أرباحها وإدائها مما ينعكس سلباً على الاستثمار فيها وعلى سعر السهم وعلى إمكانية حصولها على تمويلات وقروض لذا فالشركات زادت من ممارستها للمحاسبة الابتدائية في إدارة الأرباح في هذا العام في محاولة منها للعمل أما على تحسين صورتها أمام مستخدمي القوائم المالية أو كانت تسعى لزيادة سعر سهمها في السوق لتضليل المستثمرين الذين بطبيعتهم يتراجعون عن الاستثمار في البورصة في ظل أوضاع مماثلة من عدم الاستقرار والأمان ولتشجيعهم على الاستثمار في أسهم هذه الشركات التي تظهر وضعها على أنه مستقر ، كما أن البنوك ومؤسسات الاقراض تشدد

من اجراءاتها لمنح التسهيلات والقروض في ظل مثل هذه الأوضاع ، لذا عملت الشركات على اظهار استقرار وضعها امام البنوك ومؤسسات الاقراض .

3- تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في ممارسة أساليب المحاسبة الابتداعية تعزى لمتغيرات الدراسة المستقلة: حجم أصول الشركة، وربحية الشركة، ومديونية الشركة، وسيولة الشركة، والتدفقات النقدية للشركة، ونمو الشركة.

4- تبين من خلال مراجعة قيم المعنوية أن المتغيرات المستقلة: حجم الأصول، وحجم الربحية، وحجم السيولة كانت ذات معنوية بدلالة القيمة المعنوية لهذه المتغيرات حيث بلغ مستوى الدلالة أقل من 0.05 وهو مستوى الدلالة المحدد في الدراسة. بينما تبين أن المديونية والحسابات تحت التحصيل، والنمو في حجم الأصول لم تكن ذو دلالة إحصائية حيث تبين ان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05 وهو مستوى المعنوية المحدد في هذه الدراسة.

5- تبين من خلال مراجعة قيم ومعاملات الانحدار وجود علاقة طردية ما بين حجم الأصول وحجم ربحية الشركة، وحجم المديونية والحسابات تحت التحصيل وممارسة المحاسبة الابتداعية. بينما تبين وجود علاقة عكسية ما بين حجم سيولة الشركة وحجم النمو في أصول الشركة وممارسة المحاسبة الابتداعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة المحددة للدراسة وهي الفترة ما بين 2010 -2015.

6- تعد المحاسبة الابتداعية كاحد ادوات ممارسة إدارة الارباح شكلاً من اشكال التلاعب المحاسبي في البيانات والقوائم المالية الذي تقوم به إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين دون القيام بتجاوز المعايير المحاسبية وإنما يتم استغلال المرونة التي يتيحها استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك لمعالجة الأرقام المسجلة في البيانات المحاسبية والمالية، والتي يتم الافصاح عنها بهدف تقديم معلومات مضللة عن عائد وربحية والوضع المالي للشركة ومصاريها، وذلك من خلال التضخيم أو التقليل في الارقام والبيانات المحاسبية.

2.4 التوصيات

في ضوء ما خلصت إليه الدراسة الحالية من نتائج، فإن التوصيات شملت اقتراحات وتوصيات يمكن ان تحد من ممارسة المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية وهي :

- ضرورة قيام الجهات الرقابية والمتمثلة في هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وإدارة بورصة فلسطين ببذل المزيد من الجهود للكشف عن عمليات ممارسة المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح في الشركات الفلسطينية، وبيان أثرها على أصحاب المصالح من خلال القيام بحملات توعية للمستثمرين حول كيفية القيام بالتحليل المالي.
- ضرورة العمل على تطوير إجراءات عمل ونظام فاعل لمحاسبة إدارة الشركات التي تقوم بمحاولات ممارسة المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح.
- ضرورة زيادة فاعلية تنظيم مهنة المحاسبة في الأراضي الفلسطينية، والعمل على تطوير مهنة المحاسب القانوني لما له من دور هام في الحفاظ على ممتلكات أصحاب المصالح في الشركة وخاصة المساهمين في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطوير كفاءات أعضائها للكشف عن عمليات ممارسة المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح ومن ثم الحد من هذه الممارسات التي قد تؤثر بصورة سلبية على حقوق المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح في الشركة.
- ضرورة الالتزام بدرجة أكبر بمتطلبات الإفصاح في البيانات المالية، وذلك من خلال قيام الشركات المساهمة العامة بالإفصاح عن كافة المعلومات والبيانات الهامة للكشف عن ممارسات المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح كالإفصاح عن أسباب تغيير الطرق المحاسبية المستخدمة في عملية القياس المحاسبي، وسياسات توزيع العوائد على المساهمين، ومكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وكذلك الحوافز

المنوحة لأعضاء مجالس إدارة الشركات. وهذا البند موجه بشكل أساسي لقطاع البنوك حيث ان قلة الافصاح في بياناتها كان احد محددات هذه الدراسة .

- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الاخرى وخاصة الدول المجاورة في مجال الحد من ممارسة المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
- ضرورة توعية المساهمين ومستخدمي القوائم المالية عن الاثار الناجمة من المحاسبة الابتداعية من خلال عقد دورات وندوات لهذا الهدف مما يساهم في تمكينهم من اتخاذ قرارات صائبة في المستقبل .
- ضرورة إعداد نظام عقوبات فعال لردع الادارات ومعدّي القوائم المالية عن ممارسة أدوات وأساليب المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح .
- القيام بالمزيد من البحوث والدراسات المستقبلية التي تتعلق بإدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية ومحأولة دراسة المزيد من المتغيرات ذات العلاقة .

3.4 الافاق المستقبلية لدراسة إدارة الارباح في الشركات المساهمة الفلسطينية.

من خلال هذه الداسة تم التعرف على مدى ممارسة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للمحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح، من خلال دراسة عينة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة المدروسة وهي الفترة (2010- 2015) ، وقد تبين لنا أن المتغيرات في هذ الدراسة تؤثر بنسبة 0.239 على ممارسة المحاسبة الابتداعية في إدارة الأرباح ، لذا فأننا ننصح الباحثين الآخرين أن يطوروا نموذج يشمل متغيرات أخرى ليست كمية مثل توقيت توزيع الارباح ، وأنما توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصاريف ، سياسة توزيع الأرباح ، مكافآت وحوافز الإدارة وغيرها من المتغيرات غير الكمية الأخرى ذات العلاقة .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو عجيلة، عماد، وحمدان، علام. (2010). *أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن*. المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، 17(2)، 277-319.

أبو هلال، مروان محمد خضر. (2010). *بناء نموذج للحد من ظاهرة سلوك تمهيد الدخل في الشركات المساهمة العامة المدرجة سوق فلسطين للأوراق المالية مقارنة مع نموذج ماليزيا، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)*، جامعة عمان العربية، عمان، 1-167.

أرينز ألفين، ولوبك جيمس (2005) *المراجعة: مدخل متكامل*، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسبي، مراجعة أحمد حامد حجاج، ط1، الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، 1-791.

الحلي، ليندا حسن نمر. (2009). *دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة)*، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 1-176.

السهلي، محمد بن سلطان. (2006). *إدارة الربح في الشركات السعودية، دورية الإدارة العامة، الرياض: معهد الإدارة العامة، (3)، 513 - 545*.

الشريازي، عباس مهدي. (1990). *نظرية المحاسبة*. الكويت: دار السلاسل، 1-200.

الشمري، ميسون دهام محمود. (2016). *أثر تمهيد الدخل على الاداء المالي (دراسة تطبيقية على بنك الاسكان للتجارة والتمويل 2010 - 2014)*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 1-87.

القنّامي، فواز بن سفير معيض (2010). إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منسورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1-96.

القري، ميسون بنت محمد بن علي. (2010) دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، 1-171.

القطيش، حسن فليح مفلح؛ الصوفي، فارس جميل حسين. (2011). أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة الاسراء، (27)، 367-368.

امينة، فدأوي (2010)، قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الجزائر، جامعة باجي، الجزائر، 1-16.

تيجاني، بالرقى. (2012). المحاسبة الإبداعية: المفاهيم، والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، (21)، 22-50.

جبار، ناظم شعلان. (2015). أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية: دراسة ميدانية على عينة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 10(32)، 238 - 263.

حلّس، دأود درويش (2006م). دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث في العلوم السلوكية، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 1-269.

حماد، طارق عبد العال. (2011). المحاسبة الابتكارية (دوافعها - أساليبها - آثارها)، عمان: الدار الجامعية، 1-615.

حمدان، علاّم محمد موسى (2012). *العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية*. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 20(1)، 285 – 301.

خالد، وليد الطيب عمر. (2016). *أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي في السودان*، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 2(5)، 255 – 273.

دهمش، نعيم، أبو زر، عفاف اسحق. (2005). *تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك*، مجلة البنوك في الأردن، 22(10)، 27-30.

دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف. (2005)، *أخلاقيات المحاسبة الإبداعية: عرض وتحليل*، في المؤتمر العلمي الأول لكلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الأهلية، عمان، 29-31 ابريل ، 1-5 .

رمضان، عماد زياد و العقدة صالح خليل. (2011). *محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية " الأردني دراسة من واقع سوق الأوراق المالية للفترة (2000-2006) ، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال*، 7(2)، 227-245.

صيام، وليد. (2009). *مدى إدراك محلي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة والإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية*، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 5 (2)، 163 – 182.

عبود، نجم. (2005) *أخلاقيات الإدارة ومسئولية الأعمال في شركات الأعمال*، الطبعة الأولى، عمان: الوراق للطبع والنشر. 1-468.

عرفة، ناهد. (2006). *مناهج البحث العلمي*، القاهرة: المجموعة الفلسفية المصرية. 1-210.

عسيري، عبد الله بن علي. (2002). تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة السعودية: دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 29(2)، 255-287.

فريد، أمينة فدأوي. (شباط 2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية: دراسة عينة من الشركات المساهمة العامة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، المجلة الجامعية، 16(1)، 243 - 276.

مطر، محمد؛ ونور، عبد الناصر (2012). " أساليب إدارة الارباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الاردنية ، 1-30.

مطر، محمد؛ ونور، عبد الناصر (2012). "مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية : دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، عمان، 3(1)، 46-70.

المراجع الأجنبية

Ahadiat, N., & Hefzi, H. (2013). **An investigation of earnings management practices: examining Generally Accepted Accounting Principles.** International Journal of Business and Social Science, 3(14). 245-251

Alareeni B., Aljuaidi, O. (2014). **“The Modified Jones and Yoon Models in Detecting Earnings Management in Palestine Exchange (PEX),”** International Journal of Innovation and Applied Studies, 9(4), 1472–1484.

Blake, J., Amat, O., & Dowds, J. (1998). **The Ethics Of Creative Accounting.** Gowthorpe C And Blake J, "Ethical Issues In Accounting", London: Routledge, 24-40.

Cunningham, A., (October 23, 2007). **Rediscovering Board Expertise: Legal Implications Of The Empirical Literature.** GWU Law School Public Law Research Paper No. 363; GWU Legal Studies Research Paper No. 363. 1-32

Dechow P., Sloan R., Sweeney A. (1995). "Detecting Earnings Management". The Accounting Review, 70(2), 192-225.

Etemadi, H., & Sepasi, S. (2007). **A Relationship between Income Smoothing Practices and Firms Value in Iran.** Iranian Economic Review, 13(20), 25-42.

Fields, T. D., Lys, T. Z., & Vincent, L. (2001). **Empirical Research On Accounting Choice.** Journal Of Accounting And Economics, 31(1), 255-307.

Fox, J. 1997. **Learn To Play The Earnings Game (And Wall Street Will Love You).** Fortune 135: 76-81.

Garrod, N., Pirkovic, R.S., & Valentincic, A, (2007), "**Political Cost (Dis) Incentives for Earnings Management in Private Firms**". PP 1 -49
Available at <http://ssrn.com/abstract=969678>

- Gherai, D. S., & Balaciu, D. E. (2011). **From creative accounting practices and enron phenomenon to the current financial crisis**. *Annales Universitatis Apulensis: Series Oeconomica*, 13(1), 34-40
- Graham, J & Raigopal, S. (2005). *The Economic Implications Of Corporats Financial Reporting*, *Journal Of Accounting And Economics*, Vol. 40 . 3-73.
- Guay W., Kothari W., Watts R. (1996). “*A Market-Based Evaluation of Discretionary Accrual Models*”. *Journal of Accounting Research*. 34, 81-105.
- Holland, D. & Ramsay, A. (2003). “**Do Australian Companies Manage Earnings To Meet Simple Earnings Benchmarks?**” *Accounting And Finance*, 43: 41-62.
- Iatridis G., Kadorinis G. (2009). **Earnings Management And Firm Financial Motives: A Financial Investigation Of UK Listed Firms**. *International Review Of Financial Analysis*, 18(4), 164-173.
- Jean Bedrad, ChtourouSonda Marrakchi, and Courteau Lucic (2004). *The effect of Audit committee expertise on aggressive Earnings Management, Auditing: A Journal of Practice and Theory*.13-35
- Jensen, M., 2005. **Agency Costs Of Overvalued Equity**. *Financial Management*. 34, 5–19

- Jones, T. (1995). **Accounting and the Enterprise**. Cengage Learning EMEA. 1-300
- Kamran, K., & Shah, A. (2014). **The Impact of Corporate Governance and Ownership Structure on Earnings Management Practices: Evidence from Listed Companies in Pakistan**. *The Lahore Journal of Economics*, 19(2), 27-70.
- Kothari S., Leone A., Wasley C. (2005). “*Performance Matched Discretionary Accrual Measures*”. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1), 1-47.
- Kumari, P., & Pattanayak, J. K. (2015). **Earnings management and firm performance: an insight into Indian commercial banks**. 76-84.
- Manzalawy, Sherif M. & Rwegasira Kami (2014). **The Practice Of Earnings Management In The Middle East Emerging Stock Markets: Why And How Is It Done? A Case Study Of Egypt**. *International Journal Of Business And Commerce* Vol. 2, No.10. 1-14.
- Mashayekhi, B., Azar, E. H. (2007). **Earnings Management And Long-Run Performance In Iranian IPO Companies**, www.infotechaccountants.com . 1935-1974.
- Mathenge, G. D. (2012). **Ethical Dimensions In Responsible Professionalism And Accounting Procedures In Kenya: A Critical**

Analysis Of Theory And Practice. Research Journal Of Finance And Accounting,3(2), 58-69.

Mcbarnet, D., & Whelan, C. (1999). **Challenging The Regulators: Strategies For Resisting Control.** Regulation And Deregulation: Policy And Practice In The Utilities And Financial Services Industries, 67-78.

Mulford, C., And Comiskey, E (2011). **Creative Cash Flow Reporting : Uncovering Sustainable Financial Performance** . John Wiley And Sons New Jersey.1-416.

Mulford, C.W., Comiskey, E.E. (2002), **The Financial Numbers Game, Detecting Creative Accounting Practices.** Canada: John Wiley & Sons. Inc. 1-408.

Naser, K., & Pendlebury, M. (1992). **A Note On The Use Of Creative Accounting.** The British Accounting Review, 24(2), 111-118.

Nekhili, M., Amar, I. F. B., Chtioui, T., & Lakhal, F. (2016). ***Free cash flow and earnings management: The moderating role of governance and ownership.*** Journal of Applied Business Research, 32(1), 254-268.

Njogu, L., Gekara, M., Waititu, A., & Omido, K. (2015). ***Effect Of Executive Compensation On Creative Accounting Among Listed***

Manufacturing Companies In Kenya. Prime Journal Of Social Science, 3(1), 550-556.

Parfet, W. (2000). **Commentary: Accounting Subjectivity and Earnings Management: A preparer perspective**, *Accounting Horizons*, Vol. 14, No. 4. 481-487.

Perols J.L And Lougee B.A (2011). **The Relation Between Earning Management And Financial Statements Fraud**; *Advances In Accounting*, Vol.1, Iss: (4).39-53.

Phillips, J., Pincus, M., & Rego, S. O. (2003). **Earnings Management: New Evidence Based On Deferred Tax Expense**. *The Accounting Review*, 78(2), 491-521.

Revsine, L. (1991). **The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis**. *Accounting Horizons*, 5(4), 16-27.

Rodgers, P. (2007), **Financial Analysis: Managerial**. Chartered Institute of Management Accountants.1-352.

Ronen, Yaari (2008). **Earning Management, Emerging Insights In Theory**, Practice & Research, Springer Edition, New York, USA. 1-581.

Schilit, H. M., 2002. **Financial Shenanigans: How to Detect Accounting Gimmicks & Fraud in Financial Reports**. 2nd ed. s.l.:McGraw Hill Professional.1-311.

- Schipper, K. (1989). **Commentary On Earnings Management**. *Accounting Horizons*, 3(4), 91-102.
- Schroder, R.G., Clark, M.W., and Cathey, J.m. (2005), "**Financial Accounting Theory and Analysis, Text Reading and Cases**", (8th ed). Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.1-672.
- Shuto, A. (2007). ***Executive Compensation And Earnings Management: Empirical Evidence From Japan***. *Journal Of International Accounting, Auditing And Taxation*, 16(1), 1-26.
- Sun, L., & Rath, S. (2009). ***An empirical analysis of earnings management in Australia***. *International Journal of Human and Social Sciences*, 4(14), 1682-1698.
- Tassadaq, F., & Malik, Q. A. (2015). **Creative Accounting & Financial Reporting: Model Development & Empirical Testing**. *International Journal Of Economics And Financial Issues*, 5(2). 544-551.
- Toukara A. (2011). "**A Comparative Study Of Models To Reveal Earnings Management**". Degree in Business Economics, University College Södertörn Flemingsberg, Bachelor's thesis. 1-45.
- Trueman, B., & Titman, S. (1988). ***An Explanation For Accounting Income Smoothing***. *Journal Of Accounting Research*, 127-1.

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Practice of Creative Accounting in the Earning
Management for Palestinian Companies Listed on the
Palestine Exchange**

**By
Suha Numan Bahjat Asa'd**

**Supervised
Dr. Ghassan Daas**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Accounting, Faculty of Graduate Studies, An-
Najah National University, Nablus - Palestine.**

2018

The Practice of Creative Accounting in the Earning Management for Palestinian Companies Listed on the Palestine Exchange

By

Suha Numan Bahjat Asa'd

Supervised

Dr. Ghassan Daas

Abstract

The study aimed to examine the reality of the use of creative accounting of the earning management practice in the Palestinian companies listed on the Palestine exchange. Furthermore, to investigate whether there is an existence of statistically significant differences at the level of ($\alpha \leq 0.05$) in the practice of creative accounting methods due to independent study variables: Company's asset size, company profitability, company debt, liquidity of the company, cash flow of the company and growth of the company. As well as testing the extent of differences between different economic sectors in the practice of earning management. This study relied on the modified Jones model. and studied all corporations listed in Palestine exchange during 2010 -2015

The results of the study concluded that the public shareholding companies listed on the Palestine Exchange exercise creative accounting in general, and it found a discrepancy between the economic sectors in the degree of earning management practice. It was found that the companies in the industrial sector is the most practicing of earning management, followed by the insurance sector, the investment sector, Services, and securities sector. There was a discrepancy in the practice of profit management during the different years. It has been shown that by 2015, the

largest practice of earning management by the public shareholding companies was recorded, with 16 companies representing 38.09% of the total sample companies.

It was found that the simple correlation coefficient was (0.489). The coefficient of selection was (0.239) while the corrected coefficient of correction (0.22). This means that the independent variables (growth in the company, company profitability, company indebtedness, company liquidity, The company's assets) are explanatory. There were no statistically significant differences at the level of ($\alpha \leq 0.05$) in the practice of creative accounting methods due to independent study variables: the size of the company's assets, the profitability of the company, the company's debt, the liquidity of the company, the cash flows of the company and the growth of the company.

There is positive relationship between the size of the assets, the size of the profitability of the company, the size of the collections, the volume of indebtedness and the practice of creative accounting. While there was an inverse relationship between the size of the company's liquidity and the size of growth in the company's assets and the practice of creative accounting in the public shareholding companies listed on the Palestine Exchange during the period of study, which is between 2010-2015.

The researcher recommended at the end of the study the need to increase the effectiveness of the role of the audit committees in the Palestinian public shareholding companies to reveal the operations of profit

management practice, and the regulatory authorities to exert more efforts to uncover the operations of profit management practice in Palestinian companies and work on the development of working procedures and an effective system for accounting companies management Which attempts to practice profit management and the need to comply more with disclosure requirements in financial statements such as disclosing the reasons for changing accounting methods used in the accounting measurement process, dividend distribution policies, and rewards The executive management won the Palestinian public shareholding companies as well as the incentives granted to the board members of the companies. The syudy suggested conducting further research and studies in this field.